الهجرات: العالم يسيل

1 - قصص العالقين في دول العبور

سمعان خوام - سوريا

دفاتر السفير العربي

تقديم

قصص مهاجرين حرّكهم الاقتلاع وفقدان الأمل 3

مصر

علي الرجال | سيناء: مهاجرون ومهرّبون وعساكر 5
أشرف ميلاد | مصر: مسألة الهجرة واللجوء من منظور قانوني 12
أحمد شهاب الدين | المهاجرون عبر مصر: أحلامٌ ضائعة.. 18

الجزائر

سليمة ملاح |الإتحاد الأوروبي وإفريقيا: مساعدات إنمائية أقل وتعاون بوليسي أكثر 25
دايخة الدريدي | تستطيع الجزائر طرد المهاجرين لكن هل بإمكانها تغيير جلدتها؟ 30
سليم شنّة | التحولات الهجرية في الجزائر: رهانات سياسية ومسائل إنسانية 34

تونس

محمد رامي عبد المولى | إفريقيا وهجرة أفارقة جنوب الصحراء: أدوار متعددة.. 41

المغرب

سعيد ولفقير | مهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء: ربع حياة بالمغرب بانتظار "الإلدورادو" الأوروبي ... 51
عائشة بلحاج | المهاجرون الأفارقة في المغرب: صامدون على الطريق إلى الحلم الأوروبي 58

- لوحات الدفتر: سمعان خوام، همام السيّد، محمد بعلبكي، جوني سمعان، سيروان باران
- ترجمة النصوص الفرنسية إلى العربية: محمد رامي عبد المولى

تم دعم هذه المطبوعة من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ.
يمكن استخدام محتوى المطبوعة أو جزءٍ منه طالما تتم نسبته للمصدر.

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

العربي السفير

قصص مهاجرين حرّكهم الاقتلاع وفقدان الأمل

لا يمكن اعتبار حركة النزوح الهائلة الجارية اليوم (أكثر من 68.5 مليون إنسان على الطرقات في العالم) وكأنها نتاج "أزمات" تنحصر بوجود حروب بينيّة أو أهليّة، أو باضطهاد عرقيّ أو دينيّ، أو حتى وكأنها نتاج لجاذبية أوروبا/الحلم أو الفردوس، كما يقال أحياناً تفسيراً لحركة المهاجرين إليها. هذا قائم ولكنه لا يكفي لوحده لتوضيح الصورة.

تعبير "الأزمة" يوحي بعرضية الظاهرة، أي بكونها طارئة أو مؤقتة، وهو ما لا يطابق الواقع. هناك جانب آخر - بنيوي - في النظام العالمي القائم: تدمير شروط الحياة في بلدان هؤلاء النازحين: من مصادرة الأراضي الزراعية التي يعيش فوقها ويعمل فيها المزارعون والفلاحون المحليّون، وذلك لمصلحة الزراعات الصناعية التصديرية التي تقوم بها شركات متعدّدة الجنسيات، إلى الاختلال المناخي والتلوّث وما يتسببان به من كوارث، إلى نهب الثروات الجوفيّة لتلك البلدان بلا ضوابط، وإلى التكدس في عشوائيات عملاقة على أبواب المدن الكبرى، كجحيم يسود فيه البؤس واليأس التامّان.

.. ثم لا يمكن تقبّل الزاوية التي طغت في السنوات الماضية على الأبحاث بخصوص الهجرات، والتي تتمحور حول أوروبا بالنسبة للمهاجرين من إفريقيا والبلاد العربية (أو على الولايات المتحدة بالنسبة لجنوب القارة الأميركية) باعتبارها المعطى الأهم. فنحن نعتقد أن مصائر هؤلاء المقتَلعين والخيار المرير الذي لجأوا اليه هو قلب الموضوع، ولا نرى في "التهديد" الذي يمثلونه لأوروبا سوى تكريساً للنظرة المتعالية والجشعة المستندة إلى المنطق الاستعماري القديم، وإلى نسخته الجديدة التي تستبيح العالم خدمة لأرباح المتنفذين فيها، ولا تلتفت إلاّ إلى ما يتسبب لها بأدنى إزعاج... فتستهوله وتحوّر الموضوع انشغالاً بنفسها!

هذه قصص الأفارقة من دول جنوب الصحراء وشرقها الذي يصلون إلى شمال القارة: مصر وليبيا والجزائر وتونس والمغرب، في محاولة للعبور إلى أوروبا. قلّة منهم تتمكن من ذلك، أما الأغلبية فتغرق في البحر أو تَعلق حيث هي، في شروط وظروف غالباً ما تكون بشعة.

- ينحصر ميداننا في أربعة بلدان: مصر، الجزائر، تونس والمغرب.
- كل الشكر للفنانين سمعان خوام، همام السيد، محمد بعلبكي، جوني سمعان وسيروان باران لمنحهم السفير العربي موافقتهم على نشر لوحاتهم مع النصوص

مصر

سمعان خوام - سوريا

سيناء: مهاجرون ومهرّبون وعساكر

علي الرجّال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

في موضوع الهجرة عبر سيناء، تتداخل وظائف الأجهزة الأمنية ودورها الاستخباراتي والتجسسي مع التجارة والفقر والفساد. هكذا تنفلت الأوضاع على الرغم من حضور الأجهزة الأمنية وشدة المراقبة على المكان. وهكذا، وبالتالي، يتم تحييد القانون تماماً.

لا شيء في سيناء كما هو في أي مكان آخر، حتى المهاجرون. فالمهاجرون هناك يعانون أكثر. ويختلط العظم بالحديد والتهريب بالعبودية في رحلة شاقة. يلقى كثيرون حتفهم في الطريق إلى سيناء قادمين من شرق السودان. يعاني المهاجرون في أماكن مختلفة من العالم من احتمال القتل أو الموت بسبب الظروف القاسية التي يتعرضون لها، أو يخضعون للإستغلال الجنسي والابتزاز، أو يتم خطفهم كرهائن. ولكن في سيناء يعاني المهاجرون أو المخطوفون من كل هذا معاً وفي نفس الوقت. ما دفع البعض بحلول 2015 لنحت مصطلح جديد في عالم الأكاديميا وحقوق الانسان يسمى بـ"تهريب سيناء" (Sinai Trafficking).

بدأ تهريب البشر إلى شمال سيناء بحلول عام 2009 حيث يتم "تخزينهم" بالمدن الحدودية، وتحديداً جنوب رفح والشيخ زويد. تبدأ الرحلة من شرق السودان حيث تقع مخيمات اللاجئين. هناك يسعى المهربون لاجتذاب المهاجرين واللاجئين الذين تركوا بلادهم بسبب الحروب أو القمع السياسي أو أعمال العنف أو الجوع. أغلب هؤلاء المهاجرين يأتون من إريتريا وإثيوبيا. وتتفوق أعداد الإريتريين بسبب القمع السياسي والفقر المدقع والتجنيد الذي قد لا يكون محدد المدة.

يمرّ خط التهريب من شرق السودان الذي تتولى مسؤوليته قبائل الرشايدة وصولاً إلى الصحراء الشرقية بمصر حيث تنخرط فيه قبائل أخرى. وينتهي الأمر بهؤلاء اللاجئين والمهاجرين للاستقرار في مستودعات بشمال سيناء طامحين بالوصول إلى إسرائيل. ويتولى الأمر في سيناء بعض من قبائل السواركة والترابين والإرميلات، كما يعمل البعض من قبائل العزازمة كحلقة الوصل بين سيناء وإسرائيل لوجودهم على الجانبين. وكان تهريب البشر يختلط بتهريب السلاح في الرحلة نفسها وفي نفس الحاويات، وهو ما يقال له اختلاط العظم بالحديد. الرحلة أكثر صعوبة في شهور الصيف الحارقة حيث يزيد إحتمال الموت بسبب التصحر والعطش، فيستمر الحديد في رحلته ويلقي بالمهاجرين إلى الصحراء لتبقى عظامهم كشاهد على الرحلة.

بدأت إسرائيل تكافح بعنف وصول هؤلاء اللاجئين كما السلاح إليها. وهكذا تحول الأمر من تهريب البشر إلى الإتجار بالبشر. فالمهاجرون تحولوا إلى عبء على المهربين، فشهدت هذه التجارة تحولاً نوعياً في طبيعتها مع نهايات 2010. بدأت عمليات الخطف تتم من داخل معسكرات اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في شرق السودان وبعض القرى القريبة، كذلك بدأت جماعات التهريب والاتجار بالبشر بملاحقة الهاربين من هذه المعسكرات وخطفهم وبعثهم إلى سيناء. وتحولت سيناء إلى واحدة من أهم محطات تجارة العبيد في الألفية الجديدة. بدأت هذه الجماعات التي تعمل في الجريمة المنظمة والعابرة للحدود في ابتزاز هؤلاء المخطوفين وتعذيبهم وإذلالهم للضغط على أقاربهم لدفع فدية مقابل تحريرهم. تراوحت أرقام الفدية بشكل كبير من 3000 دولار إلى أربعين ألف دولار. وفي التجارة كان الارتريين الأعلى سعراً، وكان يتم الضغط على الأثيوبين ليدعوا أنهم أرتريين. ولم يتضح سبب تفضيل الأرتريين على بقية الجنسيات في عمليات الإتجار بهم.

يمر خط تهريب الاريتريين والأثيوبيين من شرق السودان، وتتولى مسؤوليته هناك قبائل الرشايدة، وصولاً إلى الصحراء الشرقية بمصر حيث تنخرط فيه قبائل أخرى. وينتهي الأمر بهؤلاء اللاجئين والمهاجرين بأن يستقروا في مستودعات بشمال سيناء طامحين بالوصول إلى إسرائيل.

كما تم الزج بهؤلاء المخطوفين للعمل بالسخرة في أعمال البناء والحفر والخدمة اليومية، وأحياناً في الاقتتال والتناحر بين القبائل المختلفة. ويتعرضون للاستغلال الجنسي والاغتصاب سواء بما يخص النساء أو الرجال وأحياناً الأطفال.

إنقسم التعذيب إلى نوعين: الأول وظيفي بغرض الضغط عليهم وتهديدهم لدفع الفدية، والثاني يندرج في العنف السادي إذ صار خاطفوهم يتلذذون بتعذيب هؤلاء البشر الذين تحولوا لعبيد لهذه الجماعات. وقد أوضحت عدة تقارير دولية تعرض هؤلاء المخطوفين إلى الحرق والضرب المبرح والصعق بالكهرباء. كما أشارت بعض التقارير الصحافية إلى اختلاط تجارة البشر بتجارة الأعضاء وارتباط هذه العملية بتجارة منظمة بالقاهرة لديها إمكانيات طبية متطورة في استئصال الأعضاء البشرية. ولكن لم تستطع أي جهة أو مؤسسة دولية تأكيد هذا الأمر وتم استبعاده، وينفي الباحثون السيناويون الأمر أو يقولون أنه ربما وقعت حالات قليلة جداً واستثنائية.

تجار بشر وعساكر

لا يمكن أن يمر هذا الخط الطويل من التهريب من دون علم أحد. تشير أغلب التقارير الدولية إلى تواطؤ وفساد عناصر مختلفة من الجيش والشرطة في مصر والسودان وانخراطهم مع شبكات التهريب. فهناك عدة مراحل تتم في عمليات الاتجار بالبشر على هذا الخط. وأحياناً يتم بيع المخطوفين أكثر من مرة أثناء هذه الرحلة، أو يتم بيعهم لجماعات أخرى بعد استلام الفدية من أقارب المخطوفين فيجري ابتزازهم واستغلالهم مرة أخرى.

المستوى الأمني لما تثيره قضية المهاجرين واللاجئين والمخطوفين في سيناء معقد لعدة أسباب. فلا دولة تحمي هؤلاء، غير الاعتبارات الدولية لحقوق الانسان، وهم بلا سند قانوني قادر على الدفاع عنهم، كما أنهم بلا "ثمن" في حال تعرضهم للتعذيب أو الإستغلال الجنسي أو القتل. ثم يأتي دور التواطؤ الأمني وتشارك رجال البوليس والجيش مع المهربين ليجهز على أي شروط توفر سلامة وأمن هؤلاء الأشخاص. تشير التقارير المختلفة إلى أنه، وفي كثير من الأحيان، إذا نجح أحد الضحايا بالهروب من التجار والمهربين ووصل إلى نقاط التمركزات الأمنية، يقوم رجال الأمن بتسليمه مرة أخرى إلى المهربين. وفي حال نجا الضحايا من المهربين فهم يتعرضون لظروف احتجاز شديدة القسوة، حيث لا يُمنحون أي مساعدة قانونية أو نفسية (وهذا العامل شديد الأهمية، لأن أغلب الضحايا يتعرضون إلى التعذيب والاغتصاب وتجارب شديدة القسوة)، كما يمنع الأمن عنهم أي تواصل مع مؤسسات المجتمع المدني. ويتعرضون مرة أخرى للابتزاز من الأمن لجمع أموال لتحميلهم كلفة عودتهم لبلادهم مرة أخرى، في ظروف لا تقل قسوة عن رحلة الذهاب الأول، ويمكن أن تستمر مدد الاحتجاز لفترات طويلة وهي غير محددة بوقت.

> **أين الأمننة؟ هذه توجد في العلاقة مع إسرائيل. وأي قضية داخل سيناء، شمالاً وجنوباً، هي قضية تناط بأحد الأجهزة الأمنية أو بأكثر من جهاز، وتدخل في علاقات مركبة بين شبكات الأمن والجريمة والتهريب والإرهاب..**

يشير بعض الباحثين إلى أن قضية المهاجرين في سيناء تمت أمننتها (أي تحويل القضية من أمر سياسي واجتماعي وإنساني إلى مسألة أمنية). عملية الأمننة تجري وفق مراحل متعددة، تلزمها إجراءات إستثنائية وبوليسية. ولكن لا يبدو أن هذا الأمر يصح في حالة المهاجرين في سيناء. فلا خطاب أمني ممنهج تجاه المسألة، بل لا وجود لخطاب من أساسه حول قضية المهاجرين في سيناء داخل مصر أو من قبل أجهزة الدولة أو الأذرع الاعلامية المختلفة. الأمر لا يتم الحديث عنه ولا يوجد جدل حوله... باستثناء مرة واحدة، في 2012، حين اعترفت به نائلة جابر رئيسة "لجنة مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية" في لقاء مع منظمة "هيومان رايتس واتش".

إذاً أين الأمننة؟ هذه توجد في العلاقة مع إسرائيل. فهذه القضية أصبحت قضية أمنية ملحة لإسرائيل. تعامل الدولة المصرية الأمر من منطلق أنه مشكلة أمنية مشتركة بين مصر وإسرائيل. والأمننة بشكل عام تنبع من أمرين، أولاً هي ممارسة أصيلة للسلطات المصرية المتعاقبة، وثانياً لا يوجد أي تعامل داخل سيناء سوى التعامل الأمني. وأي

قضية داخل سيناء، شمالاً وجنوباً، هى قضية أمنية تناط بأحد الأجهزة أو بأكثر من جهاز، مع تداخل في علاقات مركبة بين شبكات الأمن والجريمة والتهريب والارهاب..

ويحيل البعض توسع الاتجار بالبشر والتهريب في سيناء لغياب الأمن بعد 2011. لكن هذا الأمر غير صحيح، لعدة أسباب. أولاً التجارة سابقة على أحداث ثورة يناير وانهيار البوليس المصري. ثانياً، لم تتصادم الثورة مع أي من الأجهزة الأمنية الأخرى مثل المخابرات العامة والحربية وحرس الحدود، وكلها أجهزة بقيت على حالها وفي مواقعها ولم تمس سواء على مستوى أفرادها أو وجودها المؤسسي. ثالثاً، الأمر كله كان يتم بتواطؤ من العناصر الأمنية المختلفة.

السلطات المصرية وقضية مهاجري سيناء

في 2007 انشأت الحكومة المصرية "اللجنة القومية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية". قدمت اللجنة مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر إلى البرلمان المصري عام 2009 وقام البرلمان بإخراج قانون رقم 64 لسنة 2010. كما تلتزم مصر بأغلب المعاهدات الدولية المتعلقة بالاتجار بالبشر ومكافحة التهريب وانضمت لعدة معاهدات جديدة منذ 2004، حيث صدقت على ميثاق الجريمة المنظمة. فمن الناحية القانونية لدى مصر الأدوات للتعامل مع قضايا من هذا الشكل. وفي 2011 أقرت الخطة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وتضمنت أربعة عناصر: 1- منع الاتجار بالبشر، 2- حماية ضحايا الاتجار بالبشر والمجتمع ككل، 3- ملاحقة المهربين والتجار، 4- التضامن والتعاون لمنع الاتجار بالبشر على المستوى القومي والدولي.

> **تهريب البشر يختلط بتهريب السلاح في الرحلة نفسها وفي نفس الحاويات. المهمة أكثر صعوبة في شهور الصيف الحارقة حيث يزيد احتمال الموت بسبب العطش. فيستمر الحديد في رحلته ويَلقى بالمهاجرين إلى الصحراء لتبقى عظامهم كشاهد على الرحلة.**

ومع اشتداد التقارير الدولية المختلفة منذ 2012 حول بشاعة الأمر وتواطؤ عناصر من البوليس والجيش، ظلت السلطات المصرية تنكر ضلوع أي من هؤلاء في عمليات التهريب والاتجار. وانتهى التحقيق في الأمر الى أن أغلب المعلومات غير صحيحة، "وطبقاً للنائب العام، فأغلب الجثث كانت لمهاجرين ماتوا من التصحر". وفي أيلول/ سبتمبر 2012 أبلغت "نائلة جابر" إحدى منظمات المجتمع المدني بأنها ستعتبر أن هذه الادعاءات هي بروبغندا ضد مصر ما لم يتم تقديم أسماء ومعلومات تخص الضحايا طبقاً لتقرير البرلمان الأوروبي.

المثير في الأمر أن السلطات المصرية نجحت في طلب الدعم والتمويل لمشروعات مكافحة الاتجار بالبشر وتحميل مؤسسات المجتمع المدني الدولية والداخلية تكاليف التدريبات اللازمة للقضاة والمحققين ورجال الأمن لعدم سابق خبرتهم بمواضيع كهذه. وهي انتهجت ثلاث طرق للتعامل مع القضية: غض الطرف عن الأزمة وغض الطرف عن تواطؤ عناصرها الأمنية والإنكار الدائم للأزمة ثم تحويلها لمسألة أمنية بينها وبين إسرائيل، ثم استغلال القضية في تدعيم إمكانيات أفرادها للتعامل مع هذه القضايا.

عن تداخل الشبكات: إرهاب وتهريب وأجهزة أمنية

سيناء شبه جزيرة محاصرة أمنياً وجغرافياً. ففي الشرق تقبع إسرائيل المحتلة للأراضي الفلسطينية وخليج العقبة وقطاع غزة، وبحلول 2012 أتمت إسرائيل عمل حواجز من السلك الشائك على طول الحدود مع مصر، غرباً على قناة

السويس وخليجها، وشمالاً على المتوسط، وجنوباً على البحر الأحمر. يوجد بداخل سيناء قوات حفظ السلام التي جاءت بعد اتفاقية كامب دافيد 1978. وربما تعد سيناء واحدة من أكثر بقاع العالم أمنيةً. فهي مناط أعين الأجهزة الأمنية والنظام الدولي لضمان استقرار الإقليم واتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وتعمل بها جميع أجهزة الأمن المصرية وقوات مختلفة (حرس الحدود، وحدات مختلفة من الجيش المصري، جهازي المخابرات العامة والحربية، أمن الدولة وقوات الشرطة)، كما يمتد إليها نفوذ أجهزة الأمن التابعة لإسرائيل وحماس وفتح وهناك أحياناً تواجد لبعض العناصر الأمنية من إيران وحزب الله. الجميع يراقب سيناء والجميع يتطاحنون ويتصارعون على أرضها. ومع ذلك فشمال سيناء واحدة من أكثر بقاع العالم انفلاتاً إرهاباً وتهريباً وإتجاراً بالبشر ومخدرات، ومسرحاً للعمليات الأمنية والاستخباراتية. فسيناء هى أكبر تجلٍ للنظام الإقليمي وهي جزء من النظام العالمي. وعلى الرغم من تعاظم الثروات الخاصة بها، يعد شمال ووسط سيناء من أكثر المناطق فقراً وغياباً للتنمية والخدمات المختلفة، من الطبية إلى التعليمية إلى الكهرباء والماء والطعام.

ولكن إذا كان هذا هو الحال، فكيف تنمو تجارة مثل الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين؟ للإجابة على هذا السؤال يجب أولاً محاولة تحديد ورسم بعض العلاقات والشبكات وفهم التداخلات والتركيب والتعقيد بينها.

لا يوجد حياة في شمال ووسط سيناء خارج التجارة غير المشروعة بكل تنويعاتها. فالتهريب يعمل في جانب منه كاقتصاد سياسي لضمان استمرار الإقليم من الناحية المالية والحياة اليومية.

فما هى العلاقة بين التهريب والأجهزة الأمنية، وبين المهربين والجماعات المسلحة؟ هناك تواطؤ بين بعض رجال الأمن وبين المهربين في مقابل المال، وهي تجارة مربحة مكّنت من تكوين ثروات ضخمة. ولكن الأمر لا يقتصر على التواطؤ والفساد. فالتهريب وطرقه ودروبه ورجاله مسألة مهمة للجميع. الأجهزة الأمنية (كلها، مصرية وغير مصرية) تعتمد على المهربين لمعرفة الطرق ولاستغلالهم في العمليات المختلفة، من تجسس إلى ضرب شبكات معينة، إلى تهريب السلاح. كما أنه لا توجد حياة في شمال ووسط سيناء خارج التجارة غير المشروعة بكل تنويعاتها. فالتهريب يعمل في جانب منه كاقتصاد سياسي لضمان استمرار الإقليم من الناحية المالية والحياة اليومية. وكذلك الحال مع المخدرات، سواء في كونها مدخل رزق رئيسي، وتقوم بالتخديم على السياحة في الجنوب، أو كإحدى الوسائل التي تستثمر فيها الأجهزة الأمنية للتجسس وصنع رجالها. الأخطر أنه في هكذا علاقات سلطة وصراع، تزداد فرص توحش الفساد العابر للحدود والأجهزة، ويمكن أن تتداخل العناصر الأمنية المختلفة من أكثر من دولة لتصبح شريكاً ضليعاً في الجريمة المنظمة. وهو ما يعطي المهربين حصانة وحماية كبيرة. ولذلك فليس من المصادفة أنه لم يتم القبض على أي عنصر من المهربين والمتاجرين بالبشر وتقديمهم إلى المحاكم المصرية بتهم محرمة دولياً وداخلياً. كذلك لم يتم الاشتباه ولو لمرة واحدة في أحد عناصر الأجهزة الأمنية.

تتداخل إذاً وظائف الأجهزة الأمنية ودورها الاستخباراتي والتجسسي مع التجار، مع الفقر، مع الفساد. كل هذا يخلق كل العناصر اللازمة لانفلات الأوضاع على الرغم من شدة حضور الأجهزة الأمنية والمراقبة على سيناء. وبالتالي يتم تحييد القانون تماماً.

وتعد شبكات التهريب الأداة الأمثل للأجهزة الأمنية لاختراق مساحات وتنظيمات وجماعات يصعب اختراقها بالوسائل العادية. كما أن تنوع التهريب وشبكاته المختلفة يتيح للأجهزة الأمنية محاصرة بعضها البعض، بما في ذلك

الأجهزة التابعة لدولة بعينها، سواء بسبب وجود تناحر فيما بينها أو بسبب غياب التنسيق. وهكذا يمكن خلق شبكات لضرب شبكات أخرى، وسيناء هي واحدة من أكثر النماذج في العالم تكثيفاً لصراعات الأجهزة الأمنية، سواء داخل حدود الدولة أو بشكل عابر للدول.

وتتداخل كل تلك العناصر السابقة مع الجماعات المسلحة، وتزيد عليها عناصر أخرى. فأحد الباحثين من سيناء يؤشر الى النقاط التالية لفهم العلاقات بين المهربين والجماعات المسلحة: 1- من ليس منضماً من المهربين لأحدى الجماعات المسلحة يتعاون معهم من أجل المال، وأحياناً تتداخل عناصر التهريب وتكون هي أيضاً عناصر في الجماعات المسلحة، 2- يجري تعاون بين الجماعات المسلحة وأجهزة الأمن أيضاً حتى لا يتم تعطيل تجارة المهربين أيّاً كان نوع هذه التجارة وطبيعتها، 3- ضمان استمرار المهرّب في عمله دون مضايقة من عناصر "الحسبة" في تنظيم الدولة الاسلامية، 4- القرابة. ويشير الباحث السيناوي إلى أن المهربين هم من سهلوا دخول السلاح والغذاء للمسلحين في فترات حصار كثيرة.

يمكن استخلاص الآتي بما يخص صعوبة وتعقيد الوضع الأمني في سيناء. فالمال يحكم جميع العلاقات، بالأخص مع غياب أي مصادر للرزق، وتشجيع الأجهزة الأمنية المختلفة لشبكات التهريب وفساد بعض العناصر الأمنية. ثانياً، تزداد الشبكات بازدياد محاولات الاختراق والمراقبة، فكلما تضاعفت محاولات الاختراق كلما ازداد حجم التجارة والتهريب، وازداد تداخل الأمني مع الارهابي مع الاجتماعي والاقتصادي. وبسبب أن الجريمة المنظمة قائمة على شكل شبكي، فيسهل وجود العناصر المتناقضة فيها. فيمكن لأحد أعضاء الشبكة أو حتى لواحد من كبار قادتها أن يتحالف مع الأجهزة الأمنية بينما آخر بداخل الشبكة نفسها يتعاون مع الجماعات المسلحة. كذلك تتواطأ بعض عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتغض الطرف عن تجارة البشر وتهريبهم لصالح ضمان تدفق السلاح القادم من السودان. كما أن اضطراب السودان وليبيا واريتريا يساعد على استمرار تدفق السلاح واختطاف البشر، وتداخل أكثر من نوع من الجريمة المنظمة فيما بينها. ولا سيما أن هناك طلب على السلاح تتوفر له ما يلزم من أموال.

كيف تقلصت تجارة التهريب البشر في سيناء؟

هل فعلاً قاد إلى تقليص التهريب وتجارة البشر في سيناء تدخل الاتحاد الأوروبي وتقارير منظمات حقوق الانسان والحملات المنظمة؟ ليس هذا التأكيد صحيحاً، فلم يكن للوضع الانساني وبشاعة جريمة الاتجار بالبشر أي علاقة بتقلص هذه التجارة. يمكن رصد العناصر الآتية لتقلص هذه الجريمة المنظمة العابرة للدول في سيناء بعد 2014 وربما انتهائها، إذ تشير التقارير الدولية إلى تطور إيجابي وملحوظ ها هنا.

والأرجح أن ذلك يعود الى أنه:

1- بحلول عام 2012 نجحت إسرائيل في تغليف حدودها الشرقية بالكامل مع مصر من خلال استكمال السلك الشائك.

2- العام نفسه شهد بداية العملية "نسر إثنين" لمواجهة الجماعات المسلحة هناك.

3- الضغط الإسرائيلي على مصر للقضاء على تهريب البشر إليها.

4- بحلول عامي 2013 و2014 انتقلت سيناء من وضع أمني مضطرب قد يساعد على نمو الجريمة المنظمة، إلى ساحة حرب ضروس بين الجماعات الارهابية والدولة، مما قلص إمكانيات الحركة داخل سيناء وأدى لتحجيم الفساد نسبياً داخل الأجهزة الأمنية، وذلك لاختلاط تجارة البشر وتهريبهم بتجارة السلاح.

5- هدم الأنفاق بشكل غير مسبوق وغلق فرص التهريب عبر الحدود بين مصر وإسرائيل.
6- تهجير قرى ومدن الشريط الحدودي بدءاً من عام 2014.
7- استكمال المنطقة العازلة برفح والشريط الحدودي الذي تم بقرار 203 لسنة 2013: وهو من 14 كلم طول و5 كلم عمق داخل سيناء.
8- هروب أباطرة التهريب خارج سيناء بعد تكوين ثروات ضخمة واشتداد خطورة الوضع فيها.

سمعان خوام - سوريا

مسألة الهجرة واللجوء من منظور قانوني

أشرف ميلاد

محامي مختص باللجوء، من مصر

التفاصيل القانونية المحيطة بمسألة الهجرة غير الشرعية عبر مصر، علاوة على الواقع القائم: حال السودانيين والسوريين وقصة أبناء بلدان أفريقية يتسللون إلى إسرائيل عبر سيناء.

يلجأ إلى مصر مواطنو ما يزيد عن 38 دولة بحسب إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة للاجئين. لا يأتي معظم هؤلاء الى هنا ترفاً أو طمعاً في فرصة إعادة توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية أو أستراليا أو كندا، ولكن لأنهم قد يواجهون الموت أو الاعتقال في بلادهم. هناك بالطبع العديد ممن يوصفون بالمهاجرين الإقتصاديين، ولكن ذلك لا ينفي أن السواد الأعظم من اللاجئين إلى مصر أتوا هرباً من الإضطهاد في بلدانهم الاصلية.

ويبلغ تعداد اللاجئين الموجودين تحت حماية مفوضية اللاجئين بالقاهرة 228 الفاً و941 إنساناً وفق تقرير مفوضية اللاجئين بالقاهرة (حزيران/ يونيو 2018)، منهم حوالي 130 ألفاً من السوريين، وما يربو على 37 ألفاً من السودانيين، بالإضافة إلى أعداد أقل من الأثيوبيين والإرتريين والصوماليين والعراقيين واليمنيين. حماية هؤلاء اللاجئين (وهو التزام مشترك بين المفوضية والحكومة المصرية وفقا لمذكرة تفاهم أبرمت بين الجهتين في شباط/ فبراير 1954) قد يخضع للتغيرات السياسية على الساحة، ومدى علاقة مصر بالدولة الأم، وهو ما يظهر جلياً في التعامل مع اللاجئين من السودان مثلاً، والذي تراوح ما بين الترحيب والترحيل.

التزامات مصر القانونية تجاه اللاجئين

مصر وتركيا هما الدولتان الوحيدتان في الشرق الأوسط اللتان ساهمتا في صياغة اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين، واتفاقية اللاجئين الخاصة بمنظمة الوحدة الإفريقية 1969. كما صادقت مصر على الاتفاقيات الخاصة بمناهضة الإبادة الجماعية، واتفاقيات جنيف الأربعة، واتفاقية مناهضة التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، واتفاقية مناهضة التعذيب، وأخيرا البروتوكول الاختياري الأول والثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة. المادة 91 من الدستور المصري تنص أنه "للدولة أن تمنح حق اللجوء السياسي لكل أجنبي اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الإنسان أو السلام أو العدالة. وتسليم اللاجئين السياسيين محظور، وذلك كله وفقاً للقانون".

> **قد تخضع حماية اللاجئين للتغيرات السياسية على الساحة، ومدى علاقة مصر بالدولة الأم، وهو ما يظهر جلياً في التعامل مع اللاجئين من السودان مثلاً، والذي تراوح ما بين الترحيب والترحيل.**

لا يوجد أي تشريع في مصر يقونن وضعية اللاجئين باستثناء المادة الفضفاضة في دستور 2014 والتى تجيز - ولا تلزم - قبول اللاجىء ولا تحيل إلى المعاهدات الدولية.

من هم اللاجئون السودانيون؟

هناك عدة موجات من لجوء السودانيين إلى مصر، بلغت أوجها في أعقاب انقلاب البشير أواخر ثمانينات القرن الماضي. وكانت مصر دولة عبور (ترانزيت) بالنسبة لآلاف السودانيين الذين نزحوا من أرجاء السودان الأربعة (مشكلات النوبة في الشمال بسبب سد "كجبار"، والحرب الأهلية مع الجنوب، ومشكلات قبائل "البجا" في الشرق، بالإضافة إلى أزمة "دارفور" في الغرب التي تفجرت في العام 2003).

حينذاك، تمكن 80 في المئة ممن حصلوا على اللجوء في مصر من الاستفادة من فرصة إعادة التوطين بإحدى الدول الثلاث (الولايات المتحدة، استراليا، كندا). ثم وبحلول 2004، أقدم مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين على حزمة من الإجراءات تمثلت في تطبيق اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية 1969 التي توسعت في تفسير حالات اللجوء.

وأدى هذا إلى ارتفاع نسبة المقبولين كلاجئين فى مصر مع التقليل من فرص إعادة التوطين. مع ظهور أولى إرهاصات المصالحة بين شمال وجنوب السودان، جُمّدِت مقابلات تحديد صفة اللاجىء (Refugee Status Determination) لأبناء السودان، علاوة على التقارب بين النظامين المصري والسوداني والذي أعقبه تعاون أمني شديد وتضييق على المعارضين والنشطاء السودانيين بمصر، مما أدى إلى حالات التسلل إلى الحدود الإسرائيلية والى ظهور عصابات من بعض القبائل بالسودان وبعض البدو السينائيين، ليتطور الأمر من التهريب إلى الخطف وطلب الفدية، أو الإتجار بالأعضاء البشرية. بالنسبة للاجئي السودان، فإن مصر تعتبر وجهة سهلة وقريبة لهم (حيث يشترط القانون الدولي أن يكون اللجوء الى أقرب بلد آمن بالنسبة للاجىء ما لم يكن هناك ما يحول دون ذلك)، وذلك لسهولة التنقل عبر الحدود الشاسعة بين البلدين وبعضها مناطق تصعب السيطرة عليها من قبل حرس حدود الدولتين. تنص المادة 31 من اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين على عدم معاقبة طالبي اللجوء إذا دخلوا بلد اللجوء بشكل غير نظامي، وتقوم مفوضية اللاجئين بالقاهرة بالتواصل مع إدارة الهجرة والجوازات المصرية لتقنين إقامات من دخلوا البلاد تسللاً عبر الحدود.

يتجمع كثير من السودانين فى منطقة "عزبة الهجانة" حيث عمل العديد من أسلافهم في الجيش المصري ("كتيبة الهجّانة" أي راكبي الجمال). ولكثافة تجمع السودانيين في هذه المنطقة توصف أحياناً وبشكل خاطئ بـ"مخيمات اللاجئين السودانيين بمصر".

ولاجئو السودان هم من مختلف القبائل والأقاليم السودانية، وكان هناك العديد من المعارضين الشماليين ومن أبناء الجنوب (قبائل الدينكا والشلوك والزاندي والباري والبلاندة، إضافة إلى جبال النوبة) نزحوا الى مصر فى أعقاب الحرب الأهلية 1983، كذلك أبناء شرق السودان من قبيلة البجا (أعضاء في حزب سياسي بإسم "مؤتمر البجا"). وبدءا من آذار/ مارس عام 2003، نزح إلى مصر الآلاف من أبناء إقليم "دارفور" فراً من عمليات القتل الجماعي والنهب المنظم التي قامت بها القوات الحكومية بمساعدة ميليشيات "الجنجويد". وحتى عام 1995، كانت عملية نزوح السودانيين إلى مصر تتم بشكل لا يستلزم دائما التقدم إلى مفوضية اللاجئين، حيث كان المواطنون السودانيون معفيون من شرط الحصول على إقامة. ولكن فى أعقاب محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا 1995، ألغي هذا الإعفاء ووُضعت قيود على إقامة السودانيين بمصر، مما استلزم تقدمهم للحصول على اللجوء خوفاً من الترحيل القسري الذي كانت تقوم به السلطات المصرية للسودانيين الذين لا يحملون إقامة في البلاد.

وباستثناء منطقة عابدين التي تقع فى قلب القاهرة، فإن أبناء السودان عموماً يتجمعون فى أطراف المدينة. ومنطقة عابدين تاريخياً هي منطقة مفضلة لأبناء النوبة من السودان ومصر حيث عمل العديد منهم في قصر عابدين الشهير في أيام الملكية حين كانت مصر والسودان تتبعان التاج الملكي المصري.. إلى أن حصلت السودان على استقلالها عام 1956. يتجمع العديد من السودانين فى منطقة "عزبة الهجانة" أيضاً حيث عمل العديد من أبناء السودان في الجيش المصري ("كتيبة الهجّانة"، أي راكبي الجمال). ولكثافة تجمع السودانيين في هذه المنطقة توصف أحياناً وبشكل خاطئ بـ"مخيمات اللاجئين السودانيين بمصر" (كما أثناء زيارة انجلينا جولي للمنطقة!).

ويواجه اللاجئون عموماً، والسودانيون على وجه الخصوص، تحديات جمة. فلا يمكنهم الاعتماد على الدعم المقدم من الشركاء التنفيذيين لمفوضية اللاجئين بالقاهرة، بسبب نقص الموارد. كما أن الأزمة الاقتصادية العاصفة بالبلاد، والتعسف الأمني، والبيروقراطية، والموازنات السياسية.. تحول جميعاً دون توفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للاجئين وطالبي اللجوء فى مصر. حتى أن بعض رجال الشرطة لا يعترفون ببطاقة الاقامة وقد حدث أن مزقها رجل الشرطة مطالباً اللاجئ بجواز السفر. والأصعب من ذلك هو أن يُطلب من اللاجئ خطاب من سفارة بلده الأم لاستخراج تصاريح الزواج. وفي مجالات أخرى، كالصحة، لا يستطيع اللاجىء محدود الموارد توفير 50 في المئة من تكلفة علاجه، بما أن شركاء

مفوضية اللاجئين يتكفلون بالباقي. وفى مجال العمل، لا يحصل اللاجىء على أية امتيازات بل يعامل معاملة الأجنبي في الحصول على تصريح العمل.

الهجرة غير النظامية

تزايدت حالات الهجرة غير النظامية الى اوروبا من شواطىء فى جنوب البحر المتوسط، لعل أهمها تلك التي تقع في مصر وليبيا. وهذه الاخيرة هي أكبر قاعدة لانطلاق مراكب الهجرة غير النظامية، حيث أنه بعد 2011 أصبحت الميليشيات تحصل على الأموال مقابل السماح للسفن التي تحمل المهاجرين بالإنطلاق شمالاً إلى شواطىء إيطاليا. وقد شجع ذلك العديد من المهاجرين على التسلل من مصر إلى ليبيا عن طريق الحدود البرية (مدينة السلّوم) ثم الإنطلاق لأوروبا بمخاطر أقل، لأن السلطات المصرية وخفر السواحل أكثر تشدداً في منع انطلاق هذه الرحلات. وفي مصر، بدأت موجات الهجرة غير النظامية فى التزايد منذ صيف 2013 منطلقة من مرافىء مدن بورسعيد، وكفر الشيخ، ودمياط، والاسكندرية ومرسى مطروح والبحيرة.

حدثت عدة حوادث غرق لهذه السفن غير المجهزة لحمل تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين، بلغت أوجها بغرق مركب "رشيد" الشهير فى أيلول/ سبتمبر 2016 حيث توفي 204 مهاجر من أصل 500 على متن المركب المنكوب، مما حدا بالسلطات المصرية الى إصدار "قانون الهجرة غير الشرعية" والذي صادق عليه البرلمان المصري بالإجماع.

> **يتم غالباً ترحيل المهاجرين المقبوض عليهم، وقد يكونون ممن تقدم بطلبات لجوء لمصر. وفي هذه الحالة، تقوم مفوضية اللاجئين بمخاطبة السلطات المصرية للإفراج عن المحتجزين، عملاً باتفاقية 1951 التي تحظّر تسليم اللاجئين أو طالبي اللجوء إلى بلدانهم الأصلية.**

بدأت السلطات المصرية والمنظمات الدولية العاملة في مصر برصد التنامي المطرد لأعداد الذين يحاولون مغادرة البلاد عن طريق البحر بشكل غير نظامي. وفي آب/ أغسطس 2013 قامت السلطات المصرية بالقبض على طاقم وركاب مركب كان يغادر أحد موانىء مدينة الاسكندرية، ثم توالت حالات القبض على المهاجرين.. كانت حالة الفوضى والإنفلات الأمني منذ ذلك التاريخ فرصة للمهربين، ناهيك عن محاولات العديدين الهرب من مصر فى تلك الظروف، وخاصة من بين اللاجئين السوريين الذين أدركوا خطورة الموقف في البلاد فعرضوا مبالغ كبيرة على المهربين لإخراجهم من مصر إلى أوروبا عن طريق البحر. وقد أفادت التقارير الدولية لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بأن السلطات المصرية قد احتجزت في الفترة من آب/ أغسطس 2013 إلى تشرين الاول/ اكتوبر 2014 ما يربو على 6800 مهاجر غير نظامي عبر الموانىء المصرية تعود اصولهم إلى سوريا وغزة والسودان والعراق والصومال واريتريا، بالإضافة بالطبع إلى عدد من المصريين. وهؤلاء الاخيرين يفرج عنهم من النيابة فور عرضهم عليها، ولكن الأمر يختلف بالنسبة لذوي الجنسيات الأخرى الذين يتم احتجازهم لفترات قد تطول إلى عدة أشهر بحسب الإجراءات المصرية التى تفرض، فى حالة القبض على الأجانب، العرض على الأمن الوطني وإدارة الجوازات. وقد ينتهي الأمر بترحيل الشخص المقبوض عليه، بل وفي بعض الأحيان يتم ترحيل أشخاص تقدموا بطلبات لجوء لمصر. وفي هذه الحالات تقوم مفوضية اللاجئين بمخاطبة السلطات المصرية للإفراج عن المحتجزين، عملاً باتفاقية 1951 التي تحظر تسليم اللاجئين أو طالبي اللجوء إلى بلدانهم الأصلية. وحتى الآن، وعلى الرغم من احتجاز ما يزيد على عشرة آلاف مهاجر من غير المصريين لفترات قد تصل لعدة شهور، إلا

أن الأعداد التى استطاعت الوصول إلى شواطىء أوروبا قد قدرت بـ100 ألف شخص على مدى خمس سنوات، هذا عدا حالات الغرق التي طالت 1200 شخص قبالة السواحل المصرية فقط.

ماذا بعد الوصول إلى ايطاليا وباقي شواطىء اوروبا؟

وفقاً للقانون الدولي، فإن السلطات الأوربية - بعد إتمام عمليات الإنقاذ - تقوم بتجهيز مأوى مؤقت لهؤلاء المهاجرين، إلى أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية معهم لجهة استجوابهم أو إجراء مقابلات تحديد الوضع، والتي تقصد تبيّن ما إذا كانوا بالفعل طالبي لجوء أو مهاجرين اقتصاديين.

تعمل السلطات الأوروبية قدر الإمكان على تجنب وصول هؤلاء المهاجرين إلى شواطئها كي لا تجد نفسها أمام الأمر الواقع والتزاماتها الدولية والإنسانية التى تحتم استقبالهم. في عهد القذافي، تدفقت ملايين اليورو لـ"تقوية الأسطول الليبي" الذى كان يحول دون عبور هؤلاء الفارين من بلادهم عبر السواحل الليبية الى اوروبا. ويقول أحد المقبوض عليهم في إحدى هذه الرحلات أن قائد المركب، عندما يصل الى المياه الإقليمية لإيطاليا، يرسل اشارة استغاثة. يُلقى القبض على قائد المركب لأنه لا يتمتع بالحماية القانونية التى قد يتمتع بها المهاجرون، وهو بالتأكيد ليس طالب لجوء. وقد بدأت دول أوروبا فى عقد اتفاقيات مع دول جنوب المتوسط، مثل مصر، من أجل استيعاب المهاجرين الذين تتم إعادتهم اليها بعد رفضهم كلاجئين، كما في دعم مصر من اجل تغليظ العقوبات على القائمين على هذه الهجرة من المهرّبين، حيث يتوسع القانون الذي صودق عليه في 2016 في توصيف حالات الهجرة غير النظامية. وتصل العقوبات في حال الإدانة إلى غرامات توازي عشرات الآلاف من الدولارات والسجن لفترات طويلة مع إمكان مصادرة المركب.

يذكر انه لم تتم حتى الآن حالات إعادة مهاجرين إلى مصر، ويعتقد انه سيتم فقط اعادة الحالات غير معروفة الجنسية، حيث يعمد الكثير من المهاجرين غير النظاميين إلى تمزيق جوازات سفرهم كي لا تتعرف السلطات فى بلد الوصول على جنسية المهاجر فتعيده إلى بلاده فى حالة ثبوت عدم انطباق شروط اللجوء عليه. وهي مهمة عهدت بها دول الإتحاد الأوروبي الى وكالة انشأتها وهي (Frontex - The European Border and Coast Guard Agency)، التي تحقق مع المهاجرين المرفوضين بغية التعرف على بلادهم لإعادتهم إليها.

التسلل إلى إسرائيل

بدأ التسلل من مصر الى اسرائيل عبر صحراء سيناء فى العام 2004، وهو تزامن مع الإحباط الذي اصاب العديد من اللاجئين بسبب تقليص برنامج إعادة التوطين، وتطبيق اتفاقية 1969 للاجئين التي لا يستتبعها اعادة توطين خارج مصر، فضلاً عن تجميد مقابلات السودانيين بسبب مباحثات السلام بين شمال السودان وجنوبها. كانت حالات تسلل قد بدأت بشكل بسيط ثم بلغت أوجها فى 2005، ومعظمها من جنوب السودان واثيوبيا واريتريا وعدد قليل من الصوماليين بالإضافة لجنسيات أفريقية أخرى من ليبيريا وسيراليون وساحل العاج.

> **بدأ التسلل من مصر الى اسرائيل عبر صحراء سيناء فى العام 2004، والمتسللون ليسوا من جنسيات عربية. سرت شائعات عن تورط مسئولين في هذه الهجرات التي أصبحت أكثر انتظاماً. فالطريق الى سيناء يمر بعدة نقاط تفتيش، وسيارة محملة بالأفارقة تثير الريبة.. ما لم يكن المهرِّب شخصاً نافذاً.**

ويجمع هؤلاء جميعاً أنهم ليسوا عرباً ولا تهمهم مسألة الصراع القائم مع إسرائيل. وقد سرت شائعات عن تورط مسئولين كبار في هذه الهجرات التي أصبحت أكثر انتظاماً. وعزز الشائعات كون الطريق الى سيناء يمر عبر عدة نقاط تفتيش، وبالتأكيد فإن سيارة أو باصاً محملاً بالأفارقة مثير للريبة ما لم يكن المهرب شخصاً نافذاً. وفي حالات كثيرة يصل المهاجر بمساعدة البدو الى النقاط الحدودية ثم يغامر بالمرور فى المناطق القريبة من صحراء النقب حيث يتواجد حرس الحدود المصري، والذين لديهم أوامر باطلاق النيران على المتسللين. وقد قتل منهم حوالى 230 شخصاً حتى عام 2013. أما عدد الذين وصلوا الى الجانب الاسرائيلي فيقدر بـ20 ألفاً. وقد رفضت اسرائيل معظمهم لأنهم كانوا قد قدموا طلبات لجوء في مصر، البلد الذي وصلوه أولاً.

وقامت القاهرة فور تنامي هذه الظاهرة بتغليظ العقوبات التى تطبق على حالات التسلل، فعدل قانون الأجانب 89 لسنة 1960 بالقانون 88 لسنة 2005 الذي ضاعف عدة مرات العقوبة والغرامة المالية. وكانت اسرائيل قد أعربت فى أكثر من مناسبة عن "خيبة أملها" من الجانب المصري "الذي لم يحرك ساكناً للحد من هذه الظاهرة". وقد وُقِّع اتفاق بين القاهرة وتل أبيب لإعادة جزء من هؤلاء المتسللين إلى مصر.

تهريب قاصرين واتجار بالبشر في افريقيا..

المهاجرون عبر مصر: أحلامٌ ضائعة..

أحمد شهاب الدين

كاتب صحافي من مصر

تضاعفت أعداد المهاجرين العابرين لمصر بقصد الوصول الى أوروبا، قادمين من جنوب السودان وأريتريا وأثيوبيا وتشاد والصومال والسودان، فضلاً عن فلسطين وسوريا. ولكن الهاجس الاوروبي حيالهم لا يمكنه أن يطغى على مقاربة هذه المأساة.

"مهاجرون قادمون من بلاد دمّرتها الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية، يتفقون مع مُهَرّبي البشر، ثمّ ينتهي الحال بهم غرقى في البحر أو عبيداً لدى تجار البشر".
هذه هي القصة الحصرية التي تروّجها وسائل الإعلام الغربية. قصة جيدة، تخدم ببساطتها الخَطّية تغطية الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الجانب الآخر للبحر المتوسط، وتداعب مخيلة الأوروبيين، حيث تصور المهربين كعملاء غامضين متكيفين مع الإجرام، يصعب الإمساك بهم، والأفارقة المهاجرين كبسطاء مغامرين ينتهي بهم الحال إلى مصائر مأساوية.

بين عامي 2010 و2015، زادت أعداد المهاجرين الوافدين الى مصر من 295 ألفاً إلى 491 ألفاً، بحسب إحصاءات صدرت في 2018 عن "المنظمة الدولية للهجرة" التابعة للأمم المتحدة. وهم قدموا إلى مصر من جنوب السودان وأريتريا وأثيوبيا وتشاد والصومال والسودان، فضلاً عن فلسطين وسوريا، لتصبح مصر واحدة من المحاور الرئيسية لعبور المهاجرين الى أوروبا.

وفي 2018 كان الافارقة المسجلون كلاجئين أو كطالبي لجوء لدى مفوضية الأمم المتحدة يبلغون الاعداد التالية: الأثيوبيون 14.564، والأريتريون 12.995، الجنوب سودانيون 10.518، والصوماليون 6.714، بينما شكلت الجنسيات الأخرى 6.579. وقد قبل منهم في مصر 3.118 لاجئ بشكل رسمي، بحسب تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وقد كان لإغلاق طريق البلقان، وتبنّي إجراءات رقابية مشددة في بحر إيجه الواقع بين تركيا واليونان، أثره في زيادة الدفق عبر مصر وليبيا، وخاصّة وأنّ تركيا وقعت اتفاقية مع أوروبا في نيسان/ إبريل 2015 لاستعادة اللاجئين المنطلقين عبرها.

وبحسب إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، فلم يكن الرقم في العام 2013 يتجاوز الـ57 ألف مهاجر قادمين الى مصر أو عبرها من شرق أفريقيا (جنوب السودان وأريتريا وأثيوبيا والصومال).

وجوه

علي موكي (23 عاماً) جاء من الكونغو إلى مصر بالطائرة لـ"يدرس التجارة في جامعة القاهرة". عاش في مصر ثلاث سنوات، تدبرت عائلته الهجرة إلى أوروبا (وهو لا يقول كيف) بينما قررت له أن يكمل تعليمه في القاهرة قبل أن يلحق بها. قال إن الحياة في الكونغو صعبة للغاية، وكل الناس يفكرون بالهجرة كل الوقت، فـ"المدارس سيئة، والاقتصاد متدهور، وكثير من الشوارع مظلمة، ولا يوجد عمل، والشباب يقتلون الوقت بلعب الكرة"، وقال إنّ الجميع يريد المغادرة: العائلات الميسورة تفكر بالسفر بطريقة شرعية، بينما تفكر الغالبية بترك البلاد بطريقة غير شرعية.

> **بين عامي 2010 و2015 زادت أعداد المهاجرين الوافدين الى مصر من 295 ألفاً إلى 491 ألفاً، بحسب إحصاءات صدرت في 2018 عن "منظمة الهجرة الدولية" (IOM) التابعة للأمم المتحدة.**

تكلة (27 عاماً) أريتري مسيحي يقول انه من طائفة العنصرة (أو "الحركة الخمسينية"، وهي أجدد الحركات المسيحية وأسرعها انتشاراً اليوم)، ومن مدينة أسمرة عاصمة أرتيريا، فرّ من بلاده بسبب الاضطهاد الديني، وشرح أنّه كان يُصلّي في الخفاء، لأن خطر السجن كبير لمن يقوم بها، وأن مئات المنتمين إلى "العنصرة" يقبعون في السجون بسبب معتقداتهم الدينية. جاء تكلة إلى مصر عابراً الحدود الاريترية إلى شرق السودان بفضل إرشادات المهربين، ثم إلى الخرطوم مستقلاً

سيارة جيب، وقطع الصحراء إلى أسوان، ثم سافر بالقطار إلى القاهرة. وهو ينتظر مغادرتها عبر سماسرة دفع لهم ألفي دولار مقابل رحلته.وقد أدّى ظهور داعش في ليبيا، وتفكك الدولة هناك إلى تعرض اللاجئين المسيحيين الأفارقة إلى مخاطر أكبر، ما دفع الكثير منهم إلى التفكير بالسفر عبر الأراضي المصرية المطلة على البحر المتوسط، على الرغم من أن ركوب البحر من ليبيا أيسر.

رهوة صبية نحيفة تبلغ من العمر 16 عاماً، فرت لوحدها من قرية صغيرة في المرتفعات الأريترية، تعاني من تداعيات عدوى طفيلية أصيبت بها بسبب المياه القذرة التي قدمها لها المهربون، وقد تعرّضت لاعتداء جنسي من مهربين.

أما اللاجئون الأثيوبيون في مصر فينتمون إلى قبائل الأورومو، وهم أغلبية قياساً بمختلف تشكيلات البلاد، إلا انهم كانوا يعانون من الاضطهاد الشديد (حتى انهم شكلوا "جبهة تحرير الاورومو").. الى أن تسلم رئيس جديد ينتمي الى هذه الاثنية البلاد في آذار /مارس 2018.

شريان الحياة بين مصر والسودان

تتبع السلطات السودانية سياسات حادّة حيال مخيمات اللاجئين، وتقيد حرية حركتهم. وقد أدانت المفوضية السامية ترحيل اللاجئين واعادتهم الى بلدانهم، وخاصة الأريتريين منهم. ولدى الخرطوم تشريع بشأن اللجوء تتم على أساسه إجراءات تحديد وضع "اللاجئ"، وهو مستمد من اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام 1969.

وقد استضافت السودان بحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2017 ما يزيد على 793.700 طالب لجوء ولاجئ.

وتوجد مخيمات عدة في السودان منها "خور رول"، ويشتهر بضمه لاغلبية من القادمين من جنوب السودان. أما أسوأ مخيمات اللجوء فـ"شجراب" حيث يشتهر بنشاط المتاجرين بالبشر فيه والخاطفين.

عبدالله 23 (عاماً) وُلد في هذا مخيم "شجراب"! وصفه بالسجن، ولم يكن يتمكن من الحركة سوى من وإلى المدرسة"(1). سافر عبد الله الى القاهرة وعاد ثانية إلى السودان، ومنذ ذلك الحين وهو يعمل مع الصليب الأحمر السوداني، وقال أنّ أفراد الأمن السوداني يسمحون للخاطفين من قبيلة الرشايدة، (أصولها ترجع إلى جزيرة العرب، ومتفرقة على ساحل البحر الأحمر بين مصر والسودان) بالدخول الى المخيم، حيث يخطفون اللاجئين ويطلبون منهم فدية، وفي بعض الاحيان يبيعونهم للقبائل البدوية لينقلونهم إلى صحراء سيناء. وإنْ لم تدفع العائلات فدية أقاربها بالسرعة الكافية، فسيقوم الخاطفون بتعذيب الضحايا ويتصلون بالعائلة أثناء القيام بذلك من أجل الضغط عليهم لدفع المال.

وفي أم درمان هناك "سوق افرنجي" و"سوق ليبيا"، وهي مناطق انطلاق إلى مصر أو ليبيا، ويتقاضى المهربون ما بين 500 و800 دولار للرحلة إلى الحدود. وقال عمر الجنيد، وهو تاجر يعمل في مجال التهريب منذ ست سنوات، أنّ اللاجئين من شرق أفريقيا يدفعون أقلّ ما يمكن من تكاليف، بينما يدفع السوريون الكثير: "اللاجئون الافارقة يدفعون أقل ولكنهم مجبرون على العمل كثيراً، وغالباً يعاملون كعبيد"، وقال أيضاً: "السوريون لديهم المال، ويريدون الذهاب إلى أوروبا بأسرع وقت ممكن".

> **توجد مخيمات عدة في السودان، منها "خور رول"، ويختص بضمه لأغلبية من القادمين من جنوب السودان. أما أسوأ مخيمات اللجوء في البلاد فـ"شجراب" الذي يشتهر بنشاط المتاجرين بالبشر فيه والخاطفين.**

غيمي غادر بلده أريتريا وهو لم يتجاوز 16 عاماً بالسر عن والديه حرصاً على سلامتهم فيما إذا ما استجوبتهم الحكومة، ووصل إلى القاهرة. مرّ هو الآخر بصعوبات في مخيمات السودان. تجاوز في رحلته العديد من نقاط التفتيش حتى وصل إلى كسلا شرق السودان. ويتعاون المهربون مع أفراد أمنيين سودانيين يبقونهم في محطات انتظار خارج كسلا بمنطقة "مستورة"، حيث يقيم العديد من قبيلة الرشايدة. بعض اللاجئين يسافرون إلى الخرطوم، وآخرون يتم تسليمهم إلى المتاجرين بالبشر. ومن المفارقة أنّ منطقة مستورة موطن مسؤولين حكوميين. عَلِق غيمي في مخيم "شجراب" وطُلب منه 280 دولار لمغادرته، وانتقل بسيارة "تويوتا لاند كروزر" وهي المستخدمة من قبل قوات الأمن السودانية بشكل كبير، لم توقفهم أي نقطة تفتيش. ثم سكن في حي غريف، المنطقة التي يعيش بها معظم الأريتريين في الخرطوم، ليعمل في مهن عدة مثل غسل الصحون في المقهى، حتى حاز على المال الكافي للسفر إلى مصر، ومنها الى ليبيا.

وتكلف الرحلة من كسلا إلى الخرطوم بين 300 و450 دولاراً للرجال و750 دولاراً للنساء، لـ"ضمان سلامتهن".

ويحاول المهربون اقناع الشباب في أريتريا بترك والديهم سراً والسفر بطريقة غير شرعية إلى أوروبا، وغالباً ما يقع هؤلاء في أيدي الميليشيات التي تدير تجارة الرقيق في ليبيا (2).

وتبدو غامضة العلاقة بين الشرطة السودانية والمهربين وتجار البشر، ولكن بينهم ما يبدو أنه مصالح مشتركة. يطلب الشرطي السوداني من اللاجئ الأريتري والأثيوبي بطاقة تعريف الهوية، ويفهمه أن عليه أن دفع خمسين دولار، لأنه قد يمزق بطاقته ويعيده إلى بلده. وليس السودان بلداً مقصوداً في الهجرة بل هو معبر، لا يرغب اللاجئون بأن يعلقوا فيه.

بين مطرقة الأمن وسندان المهربين

وعند وصول اللاجئين الأفارقة إلى مصر، يستخدمون شبكات تهريب عدة معظمها متمركز في القاهرة والاسكندرية، وتوجد منصات ساحلية للتهريب إلى أوروبا بين دمياط في الشرق ومرسى مطروح في الغرب، خاصة تلك التي لا يتواجد فيها أفراد من شرطة الحراسة. ومن هناك يتم نقل المهاجرين على متن قوارب إلى أوروبا. وكانت السلطات المصرية قد احتجزت في تلك الاماكن 7 آلاف شخص، ما بين آب/ أغسطس 2013 ونهاية 2015، لمحاولتهم الهجرة غير الشرعية، (بحسب "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية").

يرى علي موكي القادم من الكونغو الى مصر للدراسة، أن العيش هنا بات معقداً أكثر من السابق بسبب غلاء أسعار المواصلات وانخفاض سعر الجنيه. ويمتدح مصر لإتاحتها لعب الكرة في أفضل نواديها لجنسيات أفريقية ويقول إن صديقه كاسونجو تمكن من الالتحاق بنادي الزمالك.

علي، طالب لجوء صومالي من بين هؤلاء المحتجزين، فرّ من الاضطرابات في وطنه عام 2007. رحلته مرت بأثيوبيا وكينيا والسودان قبل وصوله إلى مصر عام 2014، وهو احتجز مرتين بسبب الهجرة غير القانونية، مرة في السودان ثم أخرى في مصر(3). وتحدث علي إلى الإعلام وهو في غرفة سيئة التهوية بمركز شرطة كرموز، وقال إنه يرغب في الحصول على حياة أفضل، وإرسال الأموال إلى عائلته، ويحلم بوظيفة جيدة، وحاول مغادرة مصر لأنه لم يتمكن من العثور على عمل أو مساعدة من المفوضية.

وكان يوجد في مركز احتجاز "كرموز" عام 2015 حوالي 89 معتقلاً منهم 15 صوماليا، و15 قاصراً، و16 سورياً، و58 فلسطيني سوري.

وتُدار شبكة التهريب في مصر من قبل حفنة من "الرؤساء"، يعرفهم بعض السوريين المقيمين في القاهرة باسم "الحيتان"، ولهم أسماء أخرى مثل "الجنرال" و"الدكتور". ويقال إنهم ثلاثة: مصري وسوري وفلسطيني سوري، ويقول آخرون أنهم ليبيون.

وتكشف الحملات الأمنية للقبض على مافيا التهريب بعض التفاصيل. ففي آذار/ مارس 2017 أعلنت الداخلية المصرية ضبط تشكيل عصابي لتهريب الشباب إلى إيطاليا من الاسكندرية، ومعظمهم سماسرة عقارات، أو سبق اتهامهم بقضايا "التورط في الهجرة غير الشرعية"، ويستخدمون عائمات غير آمنة وغير معدة لنقل البشر، كما لديهم وحدات سكنية عرف منها فيلا بمنطقة "كينغ مريوط" بالاسكندرية.

ويُسيّر المهربون رحلاتهم عبر سيارات نقل كبيرة مخصصة للمواشي، يجري إخفاء المهاجرين بين أقدامها، حتى يصلوا إلى مركب مطاطي صغير ينقل 15 فرداً الى مركب أكبر ينتظر في البحر.

تركز السلطات المصرية على الإجراءات الأمنية وعلى تشديد العقوبات على المهربين، كسبيل لوقف الهجرة وتدفق اللاجئين. إلّا أنّ المعاناة الإنسانية لا تزال قائمة في دول منبع الهجرة بالجنوب والشرق، ما يعني أن تدفق المهاجرين سيستمر، ولا سيما أن للشبكات المتنفذة المستفيدة من الهجرة غير الشرعية، كالمهربين والمتاجرين بالبشر ووكلاء الأجهزة الأمنية، مصلحة في استمرارها.

وتنشط الهجرة غير الشرعية في الصيف، وفي الشواطئ الضحلة كتلك الممتدة بين محافظتي كفر الشيخ والاسكندرية. ويخضع المكان لمراقبة من المهربين لايام متوالية للتأكد من أنه غير خاضع لرقابة حرس الحدود التابع للجيش المصري. وحين يعلقون، يعرض بعض المهربين على الحرس مبالغ مالية مقابل أن يَترك المهرّب. فإذا كان فرد الحراسة من وسط اجتماعي فقير فيرشونه بخرطوشة سجائر أو ب 5 آلاف جنيه، ولكن المبلغ يصل أحيانا إلى ملايين الجنيهات.

لذا تشن السلطات المصرية عمليات تفتيش مفاجئة ودورية على أفراد الحراسة، ويتم استبدالهم أحيانا بشكل مفاجئ حتى يتم إجهاض عمليات التهريب.

وتركز تصريحات المسؤولين في مصر على كفاءة الإجراءات الأمنية، زاعمة أنها توقف تدفق اللاجئين غير الشرعيين إلى أوروبا من موانئها. اللواء أحمد يوسف عبد النبي قائد حرس الحدود الأسبق، صرح العام الماضي أنّ قواته مزودة بمعدات متطورة مثل "طائرات بدون طيار، وأجهزة مراقبة حديثة"، كما "تكثف الدوريات"، ولكنه لم ينفِ استمرار عمليات التهريب.

وقالت تصريحات حكومية مصرية في كانون الاول/ ديسمبر 2017 أنه قضي تماماً على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وذلك منذ أيلول/ سبتمبر 2016. وقد قال طارق رضوان رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب أن الإجراءات التي تبنتها مصر في حربها على الهجرة غير الشرعية، خاصة حيال الأفارقة الذين يأتون إلى مصر باعتبارها دولة عبور، قد أمّنت الحدود بشكل جيد، وأن سماسرة الهجرة غير الشرعية حوصروا.. واستند المتحدث باسم رئاسة الجمهورية، بسام

راضي، إلى الأرقام الرسمية الإيطالية، حيث لم يتم تسجيل حالة هجرة غير شرعية واحدة من مصر الى إيطاليا منذ أيلول/ سبتمبر 2016.

وفي الختام..

ولكن، وإذا ما تمكنت مصر من الحدّ من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر أراضيها، فهل سيثني ذلك الأفارقة عن المحاولة؟ هل سيجعلهم يفكرون بالعودة إلى بلادهم الأصلية، أم يدفعهم للتعايش مع الصعوبات في مصر؟

يرى علي موكي أن العيش في مصر بات معقداً أكثر من السابق بسبب غلاء أسعار المواصلات وانخفاض سعر الجنيه. ويمتدح مصر لإتاحتها لعب الكرة في أفضل نواديها لجنسيات أفريقية. صديقه كاسونجو تمكن من الالتحاق بنادي الزمالك. ولكن من ناحية أخرى، ومقارنة بالسودانيين، فلا يمكن للأفارقة الآخرين العمل في أماكن لائقة كمراكز الاتصالات الشرعية ("فودافون" و"اتصالات")، بسبب اللغة. وهو امتدح العيش في أحياء مثل "فيصل" (في منطقة الجيزة) حيث يوجد الكثير من أصحاب البشرة السمراء.

ويعاني معظم اللاجئين من صعوبة الاندماج. تحدث علي موكي عن وجود مراكز لتعليم اللغة العربية، ولكن لا يوجد محفز اقتصادي كالعمل مثلاً يشجع المهاجرين على تعلمها، ويعتمد كثير من اللاجئين الأفارقة إما على ما ترسله لهم عائلاتهم أو على مساعدات الأمم المتحدة. ولكن الصعوبات لا تدفعه للتفكير بالعودة إلى الكونغو طالما الوضع الاقتصادي فيها لم يتحسن، وهو يطمح بالالتحاق بأسرته في أوروبا.

تركز السلطات المصرية على الإجراءات الأمنية، وعلى تشديد العقوبات على المهربين لوقف الهجرة وتدفق اللاجئين. إلّا أنّ المعاناة الإنسانية في دول منبع الهجرة بالجنوب والشرق ما تزال قائمة بقوة، ما يعني أن تدفق المهاجرين سيستمر، ولاسيما أن للشبكات المستفيدة من الهجرة غير الشرعية، كالمهربين والمتاجرين بالبشر ووكلاء الأجهزة الأمنية، مصلحة في استمرارها.

---

(1) تقرير نشره صحافي التحقيقات الميدانية في السودان كلاوس فان ديكين، بالاشتراك مع عبد المنعم سليمان، نشره موقع "نيوز ديبلي" News Deeply بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير 2018.

(2) تقرير نشرته صحيفة "أيريش تايمز" لمراسلتها في الخرطوم سالي هايدن بتاريخ 28 كانون الاول/ ديسمبر 2017.

(3) تقرير نشرته "ميدل إيست آي" بتاريخ 4 كانون الاول/ ديسمبر 2016.

الجزائر

همام السيد - سوريا

الإتحاد الأوروبي وإفريقيا: مساعدات إنمائية أقل وتعاون بوليسي أكثر

سليمة ملّاح

رئيسة تحرير موقع Algeria Watch، من الجزائر

تلعب الجزائر دور الوكيل غير المعلن للسياسة الهجرية الأوروبية. وبقبولها نقل مسؤولية مراقبة الحدود الأوروبية إلى دول أخرى، وبلعب دور الشرطي، فهي تتبنى مقاربة قصيرة النظر، تتجاهل المبادلات الإنسانية والاقتصادية والثقافية بين مجموعات بشرية تتقاسم تجارباً وقيماً مشتركة منبثقة من الجيرة ومن نضالات التحرر من الاستعمار.

حضر وزير الداخلية الفرنسي، جيرار كولومب، إلى الجزائر العاصمة يوم 14 اذار/ مارس 2018 حيث التقى نظيره الجزائري نور الدين بدوي للتباحث حول مسألة الأمن والتصدي للهجرة غير النظامية، على وجه الخصوص. بعدها، واصل الوزير الفرنسي رحلته متجهاً إلى النيجر حيث نُظِّمت "ندوة حول التنسيق من أجل التصدي لمهربي المهاجرين" بحضور ممثلي تسع دول افريقية (تشاد، مالي، بوركينا فاسو، موريتانيا،ساحل العاج، غينيا، السينغال وليبيا) وأربع دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اسبانيا) والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة. عدم استقرار المنطقة، خصوصا منذ سقوط النظام الليبي في 2011، يسمح لأوروبا، في إطار الحرب في مالي و"التصدي للإرهاب"، بأن تفرض أكثر فأكثر سياستها الهجرية. والجزائر واحدة من الأطراف المعنية بها.

في حين يتم تقديم النيجر كمثال يحتذى به في مجال التصدي لتدفق اللاجئين المتجهين نحو البحر الأبيض المتوسط، فإن الجزائر تبدو أكثر تحفظاً إزاء السياسات الهجرية الأوروبية ولا تظهر حماسا للالتحاق ببرامج الاتحاد الأوروبي والخضوع للأجندات التي يمليها. مع ذلك فهي تطبق سياسة مضرة بالمهاجرين في الجزائر وحتى بمجموعات سكانية في البلدان المحاذية، وبصفة أخص بمالي والنيجر.

النيجر مرتكز سياسة "نقل الحدود إلى الخارج"

يطور المسؤولون الأوروبيون، المصممون على منع دخول اللاجئين إلى أوروبا، سياسات هجرية أكثر فأكثر تقييداً لدول جنوب المتوسط ومنطقة الساحل. هكذا مثلاً، يُعتبر الاتفاق الموقع مع تركيا في اذار/ مارس 2016 والذي يضمن منع انطلاق اللاجئين من شواطئها باتجاه أوروبا وقبول إعادة الذين وصلو منهم إلى اليونان، مثالاً يجب النسج على منواله في مناطق أخرى. يستلهم الاتحاد الأوروبي هذا الاتفاق لبعث برامج جديدة تحت غطاء "التصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص". في حقيقة الأمر، يبقى البعد الأمني في قلب مشاغل الاتحاد الأوروبي: التحكم في تدفق الهجرة، انشاء مخيمات عبور (ترانزيت)، عسكرة الحدود، حواجز التفتيش، الإجبار على العودة، الخ...

> **يستلهم الاتحاد الأوروبي اتفاقه في 2016 مع تركيا لبعث برامج جديدة تحت غطاء "التصدي لتهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص"، بينما وفي حقيقة الأمر، فالبعد الأمني هو قلب مشاغل الاتحاد الأوروبي: التحكم بتدفق الهجرة، انشاء مخيمات عبور (ترانزيت)، عسكرة الحدود، حواجز التفتيش، الإجبار على العودة، الخ...**

بهدف تدعيم هذه الإجراءات، خصوصاً عند الحدود الليبية، تستهدف السياسات الأوروبية من جهة الفضاءات الجهوية (القرن الافريقي، الساحل، المغرب الكبير..) في الوقت نفسه الذي تركز فيه على البلدان منفردة. تعاقبت في الفترة الأخيرة القمم بين البلدان الأوروبية والافريقية: في أواخر آب/ اغسطس 2017، قرر قادة فرنسا وألمانيا وإيطاليا واسبانيا والاتحاد الأوروبي من جهة، وقادة النيجر وتشاد وليبيا من الجهة الأخرى، تركيز "مناطق ساخنة" في هذه البلدان (مراكز تسجيل وتحديد الهوية بهدف التمييز بين اللاجئين السياسيين والمهاجرين لأسباب اقتصادية). لكن، وبهدف تمرير نية الفرز بشكل أفضل تمّ استبدال "نقطة ساخنة" بعبارة "بعثة حماية". حماية من مهربي المهاجرين ومن الاتجار بالبشر والعبودية: تنصب الدول الأوروبية نفسها "مبعوثا" إنسانيا وبالكاد تخفي أغراضها الخبيثة.

خلال قمة الاتحاد الافريقي - الاتحاد الأوروبي الخامسة المنعقدة في أبيدجان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، والتي تمحورت حول "الشباب"، بثت صور في الوقت المناسب لسوق نخاسة في ليبيا حوّلت انتباه الحاضرين عن موضوع اللقاء ووجهته نحو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي من رغبات: " سيتم إرساء تعاون وثيق مع فرقة عمل بمهام محددة، تُشرك أجهزة الشرطة والاستخبارات (...) لتفكيك الشبكات وتمويلاتها"(1). في نهاية المطاف، كان الامر يتعلق أساساً

بتكوين قوات شرطة ودرك محلية، وبالمساعدة في مراقبة الحدود وإنشاء سجل هويات.
استمراراً لنهج القمتين السابقتين، خُصص اللقاء المعقود في نيامي منتصف آذار/ مارس 2018 للتصدي لشبكات مهربي المهاجرين. وقام بتدعيم التشريعات الوطنية في هذا المجال وبتعزيز التعاون بين الدول على مستوى أجهزة البوليس والقضاء. تتجه المساعدات الإنمائية أكثر فأكثر نحو سياسات إدارة التدفق الهجري والآليات القضائية والبوليسية التي وضعت لاحتوائها (2). زار وزير الداخلية الفرنسي جيرار كولومب المشارك في القمة منطقة أغاديس التي تحتضن منذ بضع سنوات مركزا تديره "المنظمة الدولية للهجرة".

بهدف تمرير نية الفرز في "النقاط الساخنة" المنشأة، تمّ استبدال تسمية "نقطة ساخنة" بعبارة "بعثة حماية": حماية من مهربي المهاجرين ومن الاتجار بالبشر ومن العبودية: تنصّب الدول الأوروبية نفسها "مبعوثاً" إنسانياً وبالكاد تخفي أغراضها الخبيثة.

هذه المنطقة هي مفترق طرق تؤدي إلى الجزائر وليبيا، يرتبط اقتصادها المحلي بآلاف المهاجرين الذين يمرون بها لمواصلة رحلتهم. وقد تدهورت أوضاعها بشكل كبير منذ ان بدأت الدولة في تطبيق التوجيهات الأوروبية. على الطرقات التي يسلكها المهاجرون وفي المراكز الحدودية ومحطات الحافلات وحتى في "الغيتوهات" حيث يختبئون، تقوم قوات الأمن المحلية، مسنودة من قبل "بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء قدرات قطاع الأمن في منطقة الساحل" (وهو جهاز أوروبي للتعاون البوليسي) بمطاردة اللاجئين والناقلين والذين يوفرون المأوى، الخ... لا يوقف القمع الهجرة لكنه يجعلها أكثر تكلفة وخطورة: ارتفع عدد الذين يموتون في الصحراء بشكل كبير منذ ذلك الحين.

تنتهك هذه السياسة مبدأ حرية التنقل داخل البلاد وفي فضاء "سيدايو" أو "المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا" الذي تنتمي اليه النيجر. يُنقَل المهاجرون، عندما يتم ايقافهم، الى واحد من خمسة "مراكز ترانزيت" تديرها "المنظمة الدولية للهجرة"، والتي تهدف أساساً الى ثنيهم عن قرار الرحيل وتشجيعهم على العودة الى بلدانهم الأصلية مقابل معونة مالية صغيرة. لكن هذه المعونة لا تكفي لمنع الراغبين في الهجرة الى الجزائر حيث يعملون أو يلجأون للتسول (3).

الجزائر، التلميذ السيء النجيب

تمّ في 2004 إبرام اتفاق بين النيجر والجزائر يسمح لهذه الأخيرة بتنظيم عملية طرد المهاجرين أصيلي النيجر الذين يعملون في شبكات تسول. لكن، ومنذ 2016، أصبح خطر التسليم يهدد كل المهاجرين القادمين من دول افريقيا جنوب الصحراء. يوجد قرابة مئة ألف مهاجر في الجزائر، ومن بينهم عدد كبير من مواطني الدول المحاذية لها والذين لا يقيمون فيها إلا بشكل مؤقت. فالكثيرون منهم يهربون إليها من الحروب والنزاعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية الذي ينتج عنها. وبعضهم يحاول جمع المبلغ اللازم للوصول إلى أوروبا.

الحدود الجنوبية للجزائر، والتي كانت تقليدياً مفتوحة، خصوصاً بالنسبة للمجموعات المنتمية للطوارق (4)، تُغلق تدريجياً مع تتالي الأزمات المختلفة التي تعبر منطقة الساحل. وعلى الرغم من كل شيء، كان يتم التساهل مع المهاجرين الدوريين في السنوات الأخيرة. حتى وإن كان هؤلاء معرضين للسجن لمدة شهرين بسبب "دخول غير قانوني" للمجال الجزائري، فإن قرار الإعادة القسرية إلى الحدود لم يكن يُطبق.

أغلب المهاجرين، خاصة القادمين من جنوب الصحراء، يعيشون في الجزائر خارج أي إطار قانوني وفي ظروف شاقة جداً، في الحظائر المهجورة وتحت الجسور أو في الأحياء القصديرية على تخوم المدن. لا يجدون الا فرص عمل نادرة،

حيث يتم استغلالهم واعطاءهم أجوراً بخسة. حتى وإن كان الحق في الدراسة والعلاج مازال متاحاً لهؤلاء المهاجرين، فإنهم، ومنذ تشدد سياسة الدولة الجزائرية بداية 2017، لم يعودوا يجرأون على الذهاب إلى المستشفيات ولا على ارسال أبنائهم إلى المدارس.

وحسب وزارة الداخلية، فهناك 27 ألف مهاجر تمّ "ترحيلهم بطلب من بلدانهم الأصلية" خلال السنوات الثلاث الأخيرة (5). في الحقيقة لم يتم الكشف عن العدد الحقيقي. وعملياً لا يتعلق الأمر بعمليات ترحيل منظّمة بل هي عمليات طرد فظة لأشخاص اعتقلوا خلال عمليات مداهمة في الشارع أو الحظائر، اعتماداً على "تنميط اثني" بدون تمييز للجنسية أو الوضع. من ضمن هؤلاء الأشخاص يوجد نساء وأطفال. تزايدت المداهمات والايقافات خلال الأشهر الأخيرة في كامل البلاد. المهاجرون الذين يُلقى القبض عليهم في شمال البلاد يتم احتجازهم أولاً في مركز مخيمات التصييف في منطقة "زرالدة" بالضاحية الغربية لمدينة الجزائر العاصمة، ثم يُنقلون بواسطة الأوتوبيسات إلى مخيمات سابقة التجهيز في مدينة تمنراست في أقصى الجنوب، حيث يحتجزون لبضعة أيام قبل أن يُقتادوا ليلاً إلى الجهة الأخرى من حدود النيجر أو مالي (6). يتم أحيانا تركهم في الصحراء وسط محيط خطر، فيجدون أنفسهم مجبرين على الاعتماد على وسائلهم الخاصة للوصول إلى أقرب منطقة آهلة بالسكان. وقد تمّ تنظيم تجمع يوم 12 آذار / مارس الماضي أمام سفارة الجزائر في باماكو للتنديد بعمليات الطرد غير القانونية هذه.

يوجد قرابة مئة ألف مهاجر في الجزائر، ومن بينهم عدد كبير من مواطني الدول المحاذية لها والذين لا يقيمون فيها إلا بشكل مؤقت. فالكثيرون منهم يهربون إليها من الحروب والنزاعات وتدهور الأوضاع الاقتصادية الذي ينتج عنها. وبعضهم يحاول جمع المبلغ اللازم للوصول إلى أوروبا.

يبدو ان ساعة "صفر تسامح" قد دقت. في الوقت الذي تزعم فيه الحكومة الجزائرية انها لا تريد ان يملي عليها الاتحاد الأوروبي التدابير التي يتوجب أخذها للتصدي للهجرة (7) فإنها تلجأ لأساليب تفضي الى النتائج التي ينتظرها هذا الأخير ولكن وسط ظروف غير إنسانية.

دون أن تشغل بالها بتوفير الأدوات القانونية التي تحدد حقوق اللاجئين أو المهاجرين، ووسط غموض غير بريء، تتحرك السلطات الجزائرية بواسطة توجيهات وتعليمات قمعية غايتها التنفير والتجريم والطرد. مثال على ذلك المنشور الصادر في أيلول/سبتمبر 2017 والذي ينص على سحب تراخيص العمل من شركات النقل الخاصة وسيارات التاكسي والحافلات الصغيرة التي تنقل أشخاصاً مقيمين بطريقة غير شرعية (8). هذا التشدد في السياسة الحكومية تصحبه تعليقات مخزية لمسؤولين سياسيين بالإضافة الى حملات عنصرية على المواقع الاجتماعية ووسائل الإعلام نجم عنها اعتداءات جسدية على مهاجرين (9).. وهكذا وبحجة التصدي لشبكات التهريب تتم ملاحقة وطرد الضحايا أنفسهم.

اذا ما أرادت الحكومة الجزائرية فعلاً التميّز عن السياسات الأوروبية، فلا ينبغي أن يكون الثمن هو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان. القبول بنقل مسؤولية مراقبة الحدود الأوروبية إلى دول أخرى ولعب دور رجل الدرك، هي مقاربة قصيرة النظر تتجاهل المبادلات الإنسانية والاقتصادية والثقافية بين مجموعات بشرية تتقاسم تجارباً وقيماً مشتركة منبثقة من الجيرة ومن نضالات التحرر من الاستعمار.

(1) https://www.ladepeche.fr/article/2017/11/29/2694359-immigration-coeur-5e-sommet-europe-afrique-abidjan.html

(2) سياسات هجرية، هجرات دولية في منطقة الساحل المعاصر: رجوع، عمليات طرد، عمليات ابعاد، تنقلات، نشر في أيلول/ سبتمبر 2017 (باللغة الفرنسية) http://www.niger.ird.fr/les-activites/la-recherche/politiques-migratoires-migrations-internationales-dans-le-sahel-contemporain-retours-expulsions-refoulements-circulations

(3) https://www.alternativeniger.net/exode-des-populations-de-kantche-vers-lalgerie/

(4) هم سكان الصحراء الوسطى وأطرافها (الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، موريتانيا، وبوركينا فاسو)، وهم مشهورون ب"الرجال الزرق" بسبب غطاء رأس رجالهم الازرق، ولكنهم يسمون انفسهم بلهجتهم الخاصة "الاحرار"، وكانوا حتى عقود قليلة رحّلاً ولكن ثباتهم في أماكن بعينها (تمانرسيت في الجزائر او اغاداز في النيجر او باماكو ونيامي).. يتعاظم منذ النصف الثاني من القرن العشرين.

(5) نشر في جريدة Le Quotidien d'Oran (باللغة الفرنسية) بتاريخ 24 اذار/مارس 2018

(6) http://www.rfi.fr/afrique/20180314-algerie-migrants-frontiere-mali

(7) نشر في جريدة Le Quotidien d'Oran (باللغة الفرنسية) بتاريخ 16 آب 2017

(8) http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/10/03/alger-durcit-sa-politique-envers-les-migrants-subsahariens_5195655_3212.html

(9) http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/derives_politique_migratoire.htm

- نشر في جريدة Le Quotidien d'Oran (باللغة الفرنسية) بتاريخ 24 اذار 2018
- http://www.rfi.fr/afrique/20180314-algerie-migrants-frontiere-mali
- نشر في جريدة Le Quotidien d'Oran (باللغة الفرنسية) بتاريخ 16 آب 2017
- http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/10/03/alger-durcit-sa-politique-envers-les-migrants-subsahariens_5195655_3212.html
- http://www.algeria-watch.org/fr/article/analyse/derives_politique_migratoire.htm

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

محمد بعلبكي - لبنان

تستطيع الجزائر طرد المهاجرين لكن هل بإمكانها تغيير جلدتها؟

دايخة الدريدي

صحافية وباحثة من الجزائر، شريك مؤسِّس لموقع "انترناشونال بولفار"،

مؤلفة كتاب "الجزائر مجروحة وبهية" (بالفرنسية) 2006.

لم تصبح الجزائر أرض هجرة الآن. كانت كذلك منذ أكثر من نصف قرن. ويرى الجزائريون أنهم هم، كما الناس جميعاً، "أبناء هجرة" كما تقول عريضة متدَاولة تعترض على المسلك الحكومي تجاه الموضوع.

"مرحبا بإخوتنا الأعزاء في الجزائر. عاشت إفريقيا قوية ومتحدة". كوميديا سوداء؟ سخرية عميقة؟ من الصعب فهم النوايا الحقيقية لمن رسموا بأيديهم هذه الشعارات على جدران مطلية حديثاً بالكلس في مركز استقبال للمهاجرين الذين ينتظرون طردهم من الجزائر. لماذا يتم الترحيب بضيوف تقرر اجبارهم على مغادرة بلد اختاروه للعيش فيه؟ هذه الشعارات ــ مثل رسالة تخاطب اللاوعي الباطن متناسية الحصافة ــ تظهر في خلفية صور لمهاجرين نشرت في الصحيفة اليومية الجزائرية "ليبرته" ضمن تحقيق عنوانه "عملية ترحيل مهاجرين بالصور". تم الترخيص لمراسلي الصحيفة اليومية الجزائرية بمتابعة وتصوير كل مراحل عملية طرد جماعي لمهاجرين أفارقة نحو النيجر: من الجزائر العاصمة في الشمال، الى تمنراست كبرى مدن الصحراء الجزائرية في الجنوب.

ليست إذاً وفعلياً رسالة الترحيب تلك "باطنية". بل المسألة أنها غير موجهة للأفارقة القادمين من جنوب الصحراء بل لكل من يتهم الجزائر بإساءة معاملة المهاجرين وبالإخلال بتعهداتها الدولية. كثيرة هي الجهات التي تصدر عنها الاتهامات: الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، الصحافيون الجزائريون، مئات الموقعين على عريضة "كلّنا أبناء هجرة"، جمعيات في مالي تدافع عن حقوق المهاجرين، منظمة العفو الدولية، وكالة أسوشيتدبرس، قناة سي إن إن، وكالة رويترز، وحتى منظمة الأمم المتحدة التي طلب مفوضها السامي لحقوق الإنسان من الجزائر، علناً، في أيار/ مايو 2018، أن تضع حداً لعمليات الطرد الجماعي للمهاجرين.

توتر مع مالي

في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر 2017 - وهو التاريخ الذي قدمه موظفون قنصليون ماليون في الجزائر العاصمة للصحافة - أطلقت حملة اعتقالات واسعة للمهاجرين من قبل أجهزة الأمن الجزائرية. تمت مطاردة وإيقاف المهاجرين الأفارقة، الذين يعمل اغلبهم في حظائر البناء في كل المدن الكبرى. ثم جمعوا في مراكز قبل أن يتم حشرهم في حافلات أو شاحنات اتجهت بهم نحو حدود الصحراء الجنوبية. سرعان ما أخذت الحملة المناهضة للمهاجرين، المستمرة منذ 2017، حجماً غير مسبوق في الجزائر، وكانت قد سبقتها "محاولة من قبل السلطات المعنية بالنقل العمومي لمنع سائقي الحافلات وسيارات التاكسي من نقل "المهاجرين في وضعية غير قانونية". نقل موقع هاف بوست الجزائر يوم 27 أيلول/ سبتمبر 2017 محتوى تعميم وزاري مثير للذهول: "تُعلِم إدارة النقل في محافظة مستغانم سائقي الحافلات وسيارات الأجرة العاملين ما بين المحافظات انه يمنع منعا باتا نقل مهاجرين غير شرعيين". "التعليمة الوزارية" تختتم بتهديد كل الناقلين الذين لا يطبقون هذه القاعدة "بسحب رخصهم". يقول الموقع الإعلامي الذي يكشف في المقال نفسه ان ردود فعل المهنيين من سائقين ومحصلي التذاكر وإداريين في محطة النقل البري الكبرى في العاصمة كانت موحدة: استهجان وذهول: "يريدون منا الآن أن نمنع السود من ركوب الحافلة؟ لكن لماذا يقومون بهذا؟ أيريدون أن يطردوا الأجانب؟ لماذا يريدون ألا يختلط الجزائريون بالآخرين؟ يتساءل أحد سائقي الحافلات. في نهاية المطاف، تمّ سحب التعليمة بعد يوم فقط من صدورها، وذلك بعد أن اثارت استنكارا واسعا على شبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى غضب الناقلين أنفسهم، لكن تواصلت عمليات الإيقاف التي يقوم بها أعوان الشرطة والدرك.

غذّى عنف عمليات الطرد الجماعي التي تقوم بها أجهزة الأمن الجزائرية الغضب في مالي، وتسبب في احتقان كبير وصل حد الانفجار في نيسان/ أبريل 2018، متحولاً الى فضيحة ديبلوماسية سعى المسؤولون الجزائريون إلى لملمتها بسرعة.

في وهران، نددت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 باحتجاز وعزل مئة مهاجر لمدة ثلاثة أيام على متن قطار يربط بين مدينتين كبيرتين في غرب البلاد: وهران وتلمسان. "تم احتجاز مئة مهاجر بالقوة في إحدى عربات قطار يربط مدينة مغنية بمدينة وهران. أغلقت أبواب العربة من الخارج، وكان الطعام يصل

وسط الليل عبر نوافذ القطار لركاب يتم التعامل معهم وكأنهم مجرمون أو موبوءون بسبب جنسيتهم ولون بشرتهم. هذه هي مشاهد العار التي عاينها ممثلو الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان". يصف مقال آخر من الموقع نفسه توقيفات جماعية تعسفية واستهداف على أساس الملامح العرقية. وقامت الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان أيضا بمد الصحافة المحلية بلقطات فيديوهات صورها المهاجرون أنفسهم خلال عملية نقلهم في شاحنات كالقطيع واقتيادهم نحو الحدود في قلب الصحراء، بين جنوب الجزائر والنيجر ومالي.

عمليات الطرد هذه، والقسوة المشينة التي ترافقها، بدأت انعكاساتها المنذرة بالخطر تظهر بسرعة لدى الجار الأكبر للجنوب الجزائري أي دولة مالي، حيث تتم مهاجمة قنصليات جزائرية، وأحيانا نهبها وتخريبها، من قبل مجموعات من الماليين الغاضبين من سوء المعاملة التي تعرضوا لها (هم أو اقربائهم) في الجزائر. غذّى عنف عمليات الطرد الجماعي التي تقوم بها أجهزة الأمن الجزائرية الغضب في مالي، وتسبب في احتقان كبير وصل حد الانفجار في نيسان/أبريل 2018، ليصبح فضيحة ديبلوماسية سعى المسؤولون الجزائريون إلى لملمتها بسرعة: أعلن عبد الرحمن سيلا وزير الماليين المقيمين في الخارج والاندماج الافريقي عن استدعاء سفير بلاده في الجزائر احتجاجا على المعاملة التي يلقاها المواطنون الماليون. هذا الإعلان (المسجل كما ينبغي) والذي نقله صحافي من بي. بي. سي تم تكذيبه في الغد بطريقة غير مباشرة من قبل وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية التي أوضحت أن سفير مالي موجود في الجزائر العاصمة وأن العلاقة بين البلدين على أحسن ما يرام.

الهجرة عنصر مؤسس في تاريخ الجزائر

لم يسبق في تاريخ الجزائر ان تدهورت العلاقات بمثل هذا الشكل مع جار بأهمية مالي. لكن عوض ان ينشغل المسؤولون الجزائريون بالتراجع المقلق لشعبية الجزائر في قلوب مواطني هذا البلد الشقيق، فإنهم اكتفوا بمضاعفة التكذيبات والاتهامات المضادة و"الحملات" الموجهة ضد "المنتقدين الغربيين".

"تتعرض الجزائر منذ عدة أسابيع لحملة مغرضة تقودها بعض المنظمات غير الحكومية التي تتهمها باطلا بالإخلال بالتزاماتها الدولية، فيما يتعلق بالتضامن والاستقبال والإيواء، تجاه المهاجرين القادمين من دول افريقيا جنوب الصحراء"، هذا ما ردده، في أيار/مايو 2018، واحد من البيانات المتكررة لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية فاضحاً الهوس الجزائري "بالمؤامرات الخارجية التي تهدف إلى زعزعة استقرار الجزائر" الموروث من فترة الحرب الأهلية التي اندلعت في سنوات 1990.

> **بينما يختار المسؤولون الجزائريون الانكماش بشكل عنيف، مبررين ذلك بذرائع أمنية، كما يفعل ترامب، فمن الملاحظ ان هناك عدد متزايد من الجزائريين يعتبرون اختيار مهاجرين أفارقة الجزائر كبلد إقامة إضافة رائعة للبلاد.**

عوضاً عن وقف هذه الدوامة الجهنمية التي تتسبب بها التوقيفات، كما العنصرية الملازمة لعمليات الطرد الجماعي ثم التفكير بطريقة استراتيجية في مخطط جزائري طويل المدى لمعالجة مسألة اللاجئين والمهاجرين، فإن الحكومة الجزائرية واصلت هياجها ضد "القوى الخبيثة التي تريد تشويه سمعتها"، معطية الانطباع بأنها آلة بلا دماغ.

في الصور التي التقطتها لويزة عامي مراسلة الصحيفة اليومية "ليبرته"، نرى موظفي الهلال الأحمر الجزائري يتحركون بهمّة ونشاط لمساعدة أطفال المهاجرين بكل لطف والابتسامة لا تفارق محياهم. يرتدي الأطباء والمتطوعون سترات حمراء جديدة تماماً بالإضافة إلى قفازات طبية من اللاتكس وأقنعة تنفس، كما لو أنهم يريدون ان يحاكوا بشكل لا

واعي صور عمال الإغاثة الأوروبيين الذين يهتمون بالمهاجرين الواصلين إلى سواحل البحر المتوسط الشمالية، كلهم مغلفون جيدا ببدلاتهم الواقية المعقمة.

ما هي الغاية من تقليد الأوروبيين؟ في حين ان الجزائر "لم تصبح" أرض هجرة كما يوضح الباحث الجزائري علي بن سعد بل هي كذلك منذ أكثر من نصف قرن (حوار أجرته معه جريدة الوطن في آب/ أغسطس 2017).

تظهر الكثير من المؤشرات ان التمازج الجزائري - الافريقي الموجود منذ زمن طويل في مدن الجنوب الجزائري بدأ يصبح حقيقة في شمال البلاد والمدن الساحلية أيضا.

"خلال حرب التحرير، كان هناك 200 ألف لاجئ بينما كان تعداد الجزائريين لا يتجاوز 9 ملايين نسمة. هؤلاء المهاجرين تم احصاؤهم رسميا في كل من تونس والمغرب، هذا دون احتساب الذين ذهبوا إلى هناك اعتمادا على إمكانياتهم الخاصة أو على شبكات العلاقات العائلية. كما ان جيش الحدود لم يكن يحترم دائما نظام وسلطات البلدين. لم يكن كل اللاجئين الجزائريين "ملائكة"، وهذا ينطبق اليوم على المهاجرين الأفارقة. وبالمقارنة، يضيف الباحث في علم الاجتماع، فإننا نتحدث اليوم عن 90 ألف مهاجر قادم من جنوب الصحراء، وأن "البعد الإنساني (للهجرات الوافدة من جنوب الصحراء إلى الجزائر) عنصر مؤسس لتاريخنا الوطني".

وبينما يختار المسؤولون الجزائريون الانكماش بشكل عنيف، مبررين ذلك بذرائع أمنية، كما يفعل ترامب عندما يغلق الباب أمام اللاجئين السوريين والعراقيين بدعوى مخاطر الإرهاب، فمن الملاحظ ان هناك عدد متزايد من الجزائريين يعتبرون اختيار مهاجرين أفارقة الجزائر كبلد إقامة إضافة رائعة للبلاد.

مقاولو البناء في الجزائر هم مثلا من بين الذين يطالبون السلطات علنا وبكل صراحة بالتوقف عن مطاردة المهاجرين ومنحهم أوراق إقامة: "ذهبنا عدة مرات لنطلب من رجال الدرك إطلاق سراح عمالنا"، يقول مشرف على حظيرة بناء في تحقيق اجراه موقع هاف بوست الجزائر حول ظروف عمل المهاجرين الأفارقة في مجال البناء: "نحن المقاولون والمشرفون على حظائر البناء نرغب بشدة في تسوية وضعية المهاجرين. سيسمح لنا هذا بالتصريح عنهم لدى السلطات المعنية وبأن نشغلهم بطريقة قانونية، كما سيكون بإمكانهم إيداع شكاوى لدى الشرطة عندما يتعرضون للسرقة و"الحقرة" (الاعتداءات)"، وفق عصام، أحد مقاولي البناء هؤلاء.

عصام ليس وحده. تنتشر مؤسسات تجارية صغيرة، جزائرية ــ مالية، اغلب مدرائها من النساء، في الجزائر العاصمة. تحظى المنتوجات المعروضة للبيع، والتي تشمل الأقمشة والحلي والأثاث وسلع أخرى، بشعبية كبيرة. كما أطلقت مجموعة من النسويات الجزائريات والماليات مبادرة "خدمة توصيل الطعام" التي توفر تحت الطلب أطباقا وأطايب من مالي وغرب افريقيا.

الكثير من المؤشرات تظهر ان التمازج الجزائري ــ الافريقي الموجود منذ زمن طويل في مدن الجنوب الجزائري بدأ يصبح حقيقية في شمال البلاد والمدن الساحلية أيضا. المسؤولون الجزائريون، وعلى رأسهم رئيس الحكومة أحمد أويحيى، وهو نفسه من مخلفات سنوات 1990 المشؤومة، لا يرغبون في رؤية هذه المؤشرات ولا يستطيعون ذلك. هم على الأرجح لن يفهموا إلا بشكل متأخر جدا أن من "يرحبون بهم في الجزائر" بسخرية قد أصبحوا هم الجزائر.

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

سمعان خوام - سوريا

التحولات الهجرية في الجزائر: رهانات سياسية ومسائل إنسانية

سليم شنة

باحث من الجزائر، مؤلف كتاب "حركات العبور الهجرية في الجزائر المعاصرة" (بالفرنسية)، 2016.

تتعدد العوامل المحدِّدة للهجرات وتتشابك مع تعقّد هذه الهجرات منذ عدة عقود: لم يسمح النمو الاقتصادي الافريقي بتحسين ظروف المعيشة الاجتماعية - الاقتصادية لجزء كبير من السكان، وفي حين تستمر الحوكمة غير الرشيدة، يتعزز نزوع المجتمعات نحو الفردانية في سياق العولمة، وتتراجع أشكال التضامن التقليدية والتحويلات المالية للمهاجرين من الجيلين الثاني والثالث..

طردت الجزائر ما بين عامي 2014 و2018 أكثر من 30 ألف شخص من مواطني مختلف بلدان منطقة الساحل وافريقيا جنوب الصحراء (1). تقول السلطات ان حوالي 500 شخص يدخلون التراب الجزائري بطريقة غير قانونية كل يوم، وتتذرع بالخطر الذي يمكن أن يمثلوه على الأمن الوطني لكي تبرر إعادتهم إلى خارج الحدود.

بدأت هجرات أفارقة جنوب الصحراء إلى الجزائر في الفترة المعاصرة مع الأزمات المناخية والسياسية التي عاشتها منطقة الساحل خلال العقد السابع من القرن الفائت. وبموازاة ذلك، فإن هناك تواجد مهم للسود الجزائريين ــ بالأخص سليلي العبيد والذين يُسمَّون "الحراطين" ــ في جنوب الجزائر. لكن تختلف تمثلات الجزائريين لهاتين الشريحتين من ذوي البشرة السوداء: ففي حين يتم اعلاء شأن السود الجزائريين لأنهم يتشاركون إرثاً ثقافياً ودينياً وسياسياً مع بقية الأمّة، فإن هناك تمثل تحقيري للسود القادمين من افريقيا والذين تعزى إليهم عدة "أوبئة اجتماعية" كما تسميها الصحافة (سرقة، تجارة المخدرات، دعارة، أمراض...)(2).

ومع هذا فإن المهاجرين أصيلي جنوب الصحراء الذين يقيمون بطريقة غير قانونية، لا يشكلون إلا أقلية ضعيفة مقارنة بعدد السكان وب 140 ألف عامل أجنبي من 125 جنسية يشتغلون بصفة قانونية. على سبيل المقارنة، يقدر علي بن سعد (3) أن عدد المهاجرين أصيلي جنوب الصحراء، المستقرين أو المتنقلين في الجزائر سنة 2009 لا يتجاوز 75 ألف شخص، في حين تعلن السلطات عن طرد نحو 10 آلاف شخص في السنة في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008، وكذلك 41 ألف شخص ما بين 2009 و2011. ويقدر الباحثون في المعهد الأوروبي بفلورنسا عدد "العمال المهاجرين" الأفارقة في الجزائر سنة 2013 بمئة ألف شخص (4).

> **الأرقام تتحدث عن 30 ألف من الماليين فروا بداية من المعارك وفيما بعد من التدخل الفرنسي - الافريقي في منطقة الساحل، لكن لا توجد إلا إشارات قليلة حول كيفية التكفل بهم أو حول وضعيتهم القانونية، لأن العديد من مواطني شمال مالي يحملون الجنسية الجزائرية أيضاً!**

في كانون الأول / ديسمبر 2012 صرّح وزير الداخلية بأن هناك قرابة 25 ألف مواطن من افريقيا جنوب الصحراء "لاجئين" في الجزائر، بسبب الأزمات السياسية والأمنية التي تعيشها المنطقة. وأعلن حينها عن تدعيم طاقة الاستقبال والاستيعاب في محافظات منطقة الجنوب الكبير. يأتي أغلب هؤلاء المهاجرين من مالي والنيجر، وجزء آخر من نيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. يفرون من الصراعات وغياب الاستقرار السياسي التي تسبب اضطرابات في الطرقات الهجرية التقليدية وتقلل بالتالي من فرص العمل، أو يضطرون لترك أراضيهم بسبب عوامل مناخية تضر بالمحاصيل الزراعية. هذا هو الحال مثلاً بالنسبة للمناطق الجنوبية في النيجر التي تضررت من أنشطة مجموعة "بوكو حرام" ومن فترة الجفاف. أرقام أخرى صادرة عن الجهة نفسها تتحدث عن 30 ألف من الماليين فروا بداية من المعارك وفيما بعد من التدخل الفرنسي ــ الافريقي في منطقة الساحل، لكننا لا نجد إلا إشارات قليلة حول كيفية التكفل بهم أو حول وضعيتهم القانونية (لأن العديد من مواطني شمال مالي يحملون الجنسية الجزائرية أيضاً).

وفي أيار/ مايو 2018 قدر الاتحاد الأوروبي، في تقريره حول سياسة الجوار مع الجزائر، عدد المهاجرين غير النظاميين بأكثر من 100 ألف شخص باحتساب السوريين واليمنيين (5).

هجرات أكثر فأكثر تعقيداً

وبما يتجاوز الأرقام التي تبقى موضع شك فيما يتعلق بتعريف الوضعيات أو مصادرها كما انه من الممكن استغلالها لغايات معينة، فإنه ابتداء من 2013 ظهر وتطور فرع هجري وافد من النيجر بهدف التسول، يضم رجالاً ونساء

وأطفالاً ومسنين. حتى ذلك التاريخ كانت الهجرات العابرة للصحراء تخص الشباب أساساً. رجال في سن العمل يعيشون في الأحياء الشعبية للمدن المتوسطية الكبرى متجنبين الفضاءات العامة، ويتنقلون في كامل أرجاء المنطقة (ما بين المغرب والجزائر وليبيا)، أو يمكثون في مناطق الجنوب الجزائري. هذا الفرع الجديد الذي من المرجح أن يكون مرتبطاً بالجريمة المنظمة، وزع المهاجرين القادمين في لأغلب الأحيان من جنوب النيجر في المنطقة: 250 في مدينة "ميلة" (الشمال الشرقي الجزائري)، 850 في "فرجيوة" القريبة منها، 200 في "قسنطينة" (ثالث كبرى مدن البلاد) وأكثر من ألفي متسول في محافظة بجاية (التي يقع مركزها على شاطئ المتوسط ويعتبر مرفأ نفط مهم..).

سياسة منح رخصة العمل في القطاعات التي تشهد ضغطاً مثل قطاع البناء، والتي أعلن عنها في وقت ما، تمّ التراجع عنها تاركة المجال لعودة الإيقافات وعمليات الطرد الجماعية. في خريف 2014، إثر زيارة وزير داخلية دولة النيجر، ردت الحكومة الجزائرية بالإيجاب على وزير العدل والناطق باسم حكومة دولة النيجر الذي كان قد طلب منها في الأسابيع السابقة تنظيم عملية ترحيل مواطني بلاده الذين دخلوا الجزائر بشكل مخالف للقانون. هذه العمليات التي تحظى أحياناً بمساعدة من المنظمة الدولية للهجرة يفترض أن تعطي الأولوية للنساء والأطفال، وهي تستدعي تضافر جهود عدة وزارات كالتضامن والصحة والداخلية والنقل (التي توفر الحافلات)، بطريقة تضمن إحترام كرامتهم. ويقدم الجيش أحياناً الدعم لها. لكن ومنذ أكثر من سنة ارتفع نسق هذه العمليات وتم تعميمها لتشمل كل مهاجر وافد من افريقيا السوداء.

تشير المؤسسات الأوروبية إلى أن الجزائر قد استقبلت قرابة 40 ألف شخص قادمين من مناطق النزاع في سوريا بدون إجراءات طلب التأشيرة، وسهلت لهم إمكانية الاستقرار وارسال أبنائهم إلى المدارس.

تتعدد العوامل المحدِّدة لهذه الهجرات، من غير المجدي التركيز على أحدها أكثر من سواه، نظراً لدرجة تعقد الأدْفاق الهجرية منذ عدة عقود. لم يسمح النمو الاقتصادي الافريقي، المتوزع بشكل غير متكافئ بين بلدان القارة، بتحسين ظروف المعيشة الاجتماعية ــ الاقتصادية بشكل محسوس لجزء كبير من السكان. وفي حين تستمر الحوكمة غير الرشيدة، يتعزز نزوع المجتمعات نحو الفردانية في سياق العولمة، يضاف اليه تراجع أشكال التضامن التقليدية، والتحويلات المالية للمهاجرين من الجيلين الثاني والثالث..
كثيرا ما تقدَّم الهجرة وتعاش كمغامرة تمكِّن المهاجر من نحت شخصيته عبر مواجهة الصعاب ومن تكوين ذاته في الحياة المادية والثقافية واليومية كفرد مستقل. يتعلق الأمر في اغلب الأحيان بتجربة تعاش كشكل من طقوس العبور أو طقوس التلقين، خصوصاً بالنسبة للمهاجرين الأصغر سناً. لكن، لم يعد الأمر يتعلق بهجرة وافدة من الأرياف، عمادها رجال لهم مستويات تعليمية ومؤهلات ضعيفة، تندرج ضمن سياق هجري انطلق من العائلة أو القرية أو من ممارسة اجتماعية تسمى "النواعير" (6). مسارات المهاجرين الاجتماعية هي اليوم فردانية وغير خطية (هم يتنقلون أكثر من كونهم يهاجرون)، وخارجة عن الأطر القانونية نظراً لتشديد شروط الهجرة الاقتصادية إلى أوروبا أو حتى للدراسة فيها. هؤلاء المهاجرون هم في أغلب الأحيان من أبناء المدن الذين لهم مستوى تعليم ثانوي وحتى جامعي، أكثرهم ينحدرون من الطبقات الوسطى وليس من الأوساط الفقيرة. أخيراً، وبطبيعة الحال ساهمت الأزمات السياسية والأمنية في الفضاء الساحلي ــ الصحراوي وفي الشرق الأوسط في احتداد الظاهرة.

تسييس الهجرات

لكن هذه لم تصبح بعد الصورة التي لدى المواطنين والسلطات عن الهجرات. رهاب الأجانب ما زال قوياً على المستوى الشعبي وتتم تغذيته في وسائل التواصل الاجتماعي، في حين تصدر عن السلطات مواقف متناقضة تراوح بين التأكيد على المبادئ السياسية ــ الديبلوماسية الجزائرية (التشجيع على "مقاربة شاملة للمسألة" ورفض لعب دور "شرطي"

أوروبا وتفضيل المعاملة الإنسانية)، واستعادة الكليشيهات الأكثر استهلاكا حول السود الأفارقة. مثلاً، طلبت السلطات من أصحاب وسائل النقل العمومي (تاكسي، حافلات) في غرب الجزائر تجنب إيصال العمال من افارقة جنوب الصحراء كي لا يتم تسهيل تنقلاتهم.. لأن الهجرات أصبحت الآن موضوعاً سياسياً في الجزائر. واقترح رئيس الهيئة الوطنية الاستشارية لترقية وحماية حقوق الإنسان منع "اللاجئين" الأفارقة والسوريين من دخول التراب الجزائري. وخلال حوار أدلى به لجريدة "المحور" اليومية في 6 أيلول /سبتمبر 2014 قال انه يقصد بكلامه "الحفاظ على كرامة اللاجئين" عبر المطالبة "بتدابير صارمة لتقليل عددهم"، بسبب "خطر انتشار الأمراض والإجرام الذي يتربص بمجتمعنا". دافعت "جمعية الجزائر البيضاء" (7)، على لسان عبد الحفيظ سلامي، عن إيقاف وطرد "الأفارقة" من العاصمة. سبق لهذه الجماعة القريبة من الأوساط السلفية والمحافظة أن برزت خلال حملات تطالب بغلق الحانات وبقية المحلات التي تقدم الكحول. كما دافع لخضر بن خلاف، النائب الإسلامي عن "جبهة العدالة والتنمية"، عن أفضلية الجزائريين في النفاذ إلى سوق العمل وعبّر عن قلقه من المخاطر على الصحة والأمن العموميين، مطالباً في الوقت نفسه بتجميع المهاجرين وتنظيم طريقة التكفل بهم (8). ثم جاء دور أعضاء من الحكومة في 2017 ليعتبروا أن المهاجرين الوافدين من جنوب الصحراء يمثلون "تهديدات" على "الأمن القومي" قبل أن يناقض المدير العام للأمن الوطني هذه الاتهامات عبر الإشارة إلى عدم وجود صلة بين الإجرام والهجرة، مما يبعث على التساؤل عما إذا كانت هناك سياسة هجرة ولجوء متفق عليها في دوائر السلطة.

اشتكت النيجر من كون بعض المهاجرين المبعدين إلى أراضيها ليسوا من مواطنيها، ولا تشملهم اتفاقية الترحيل. ونبهت منظمة العفو الدولية إلى الظروف القاسية التي تصحب احتجاز وابعاد المهاجرين في قلب منطقة الصحراء، منددة بالمداهمات العمياء التي تؤدي إلى طرد أشخاص يقيمون بطريقة قانونية، فقط بسبب لون بشرتهم، وحتى طرد سود جزائريين!

مع ذلك فإن عمليات الطرد التي يتم تنسيقها يمكن ان تُبرّر بالمخاطر التي تتهدد المهاجرين، لا سيما وان خلافات صغيرة أو اشاعات يمكن ان تتحول إلى مواجهات بين جزائريين ومهاجرين أفارقة كما حدث في وهران في 2005 أو في ورقلة وبشار في 2016. نستذكر هنا وفاة 92 شخصا أغلبهم من النساء والأطفال عند عبورهم الصحراء التي تربط النيجر بالجزائر على الأقدام في تشرين الاول / أكتوبر 2013، وكذلك وفاة طفل في السنتين من عمره دهسته سيارة عندما كانت أمه (التي قتلت هي أيضاً) تتسول في مدينة بجاية في تشرين الثاني / نوفمبر 2014. وعلى الرغم من كل الاحتياطات المتخذة في جنوب غرداية، كلف حادث مرور 9 أشخاص حياتهم، من بينهم 3 أطفال وجزائريين، بالإضافة إلى 16 جريح إصاباتهم بليغة، حدث ذلك يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر 2014 خلال عملية ترحيل كان من المفترض ان تنقل المهاجرين إلى "تمنراست" في أقصى جنوب البلاد قبل أن يتم ابعادهم إلى النيجر. كما تسبب حريق شب في مستودع لإيواء المهاجرين يديره الهلال الأحمر الجزائري بمدينة ورقلة في مقتل 18 مهاجر.

ما زالت بعض المواقف والتمثلات راسخة عند الجزائريين أيضاً. ويظهر ذلك مثلاً عندما انتشر فيروس إيبولا في 2014. نقلت جريدة "ليبرته" الجزائرية الفرنكوفونية في ركن "الرادار" حواراً يشهد على مدى ترسخ الربط بين السود والأمراض المعدية: رداً على جزائري أزعجه، متهماً إياه بحمل بفيروس ايبولا، قال مهاجر افريقي كلمات صدمت الحضور: "كل واحد فينا هو إيبولا بالنسبة لشخص آخر، انت هو الإيبولا!". في عين قزام، المدينة الجزائرية المحاذية لحدود النيجر، أثارت إشاعة حول قدوم مهاجرين مصابين بالإيبولا الهلع بين الناس، وأجبرت السلطات المحلية على تكذيب الخبر في وسائل الإعلام. من ضمن نشريات أخرى، بقيت جريدة "الشروق اليومية" وهي صحيفة إثارة على الخط التحريري التقليدي نفسه الذي يربط بين المهاجرين الأفارقة والأمراض. استمرت مثلا هذه الجريدة في نشر صفحات أولى ذات طابع عنصري، في حين بدأت أغلب وسائل الإعلام الكبرى، الورقية منها والالكترونية، في إعطاء الكلمة للمهاجرين والتساؤل حول ظروف عيشهم وانتقاد رهاب الأجانب الشعبي والمؤسساتي.

وعلى العكس، فإن أغلب الجزائريين يتساءلون عن هذا التطور المحسوس والسريع لحضور المهاجرين الذي كان من قبل مسكوتاً عنه وبعيداً عن الأنظار. لكنهم أيضا قلقون من تدهور ظروف عيش عائلات بأكملها، وعدم تمدرس الأطفال الذين يشكلون قسماً هاماً من هؤلاء "اللاجئين". وكانت هذه الأغلبية قد عاشت حالة تأثر كبيرة إثر حادثة الاغتصاب الجماعي لمهاجرة كاميرونية لا تحمل أوراق إقامة في مدينة وهران سنة 2015 سبقتها حوادث مشابهة في المنطقة نفسها. في مدينة بجاية تظاهرت جمعيات للمطالبة بتوفير رعاية لائقة للأسر المهاجرة التي تعيش على التسول. هناك أيضاً جمعيات محلية صغيرة وأفراد ينظمون حملات مساعدة حسب إمكانياتهم خصوصاً طيلة شهر رمضان، هذا دون احتساب الصدقات التي تعطى في الشارع.

تنخرط أكثر فأكثر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والنقابات المستقلة (ومنها النقابة الوطنية المستقلة لموظفي الإدارة العمومية في وهران) وجمعيات الشباب، في الدفاع عن المهاجرين، في حين يعبر فرع منظمة العفو الدولية في الجزائر عن قلقه من غياب سياسة لجوء. وفي حدث غير مسبوق، تم تأسيس منصة للمهاجرين في الجزائر في كانون الأول/ ديسمبر 2015 لتحسيس الرأي العام والتأثير على السلطات، بالأخص في مسائل التمييز والاستغلال. هذه المنصة، التي تجمع عدة منظمات من المجتمع المدني، تطالب أيضا بسن قانون جديد للجوء حتى يتم تحديث الجهاز القانوني الحالي الذي أرساه مرسوم صادر سنة 1963. سياسة الطرد الجزائرية وعلى الرغم من انها قديمة، فهي الأكثر عرضة للانتقادات التي لم تعد تصدر فقط عن منظمات غير حكومية جزائرية مهتمة بالمسألة، بل أصبحت تأتي أيضاً من منظمات دولية ومنظمات غير حكومية عالمية وحتى من قبل شركاء.

اشتكت دولة النيجر من كون بعض المهاجرين المبعدين إلى أراضيها ليسوا من مواطنيها ولا تشملهم اتفاقية الترحيل. ونبهت منظمة العفو الدولية إلى الظروف القاسية التي تصحب احتجاز وابعاد المهاجرين في قلب منطقة الصحراء، منددة بالمداهمات العمياء التي تقود أحيانا السلطات إلى طرد أشخاص يقيمون بطريقة قانونية فقط بسبب لون بشرتهم (وحتى طرد سود جزائريين). كما انتقد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ضبابية الإجراءات فضلاً عن قسوتها. المهاجرون المبعدون أنفسهم عبروا عن غيظهم عبر التظاهر أمام القنصلية الجزائرية بمدينة غاو (مالي) في آذار/ مارس 2018 احتجاجاً على المعاملة السيئة التي يقولون انهم تعرضوا لها في الجزائر عند طردهم، خصوصا عندما تركتهم السلطات الجزائرية في أماكن خالية من البشر في قلب الصحراء.

> **اعتبر نشر "مهاجري الأزمات" الجدد هؤلاء في كامل أرجاء البلاد، كتحذير من المخاطر التي يمكن ان يتسبب فيها اسقاط النظام بشكل عنيف. تجعل هذه الهجرات المواطنين يتساءلون عن انعكاسات غياب الاستقرار السياسي في المنطقة، وتبدو كذلك السلطة وكأنها تسألهم: "وأنتم إلى أين ستذهبون؟".**

الجزائر، الواقعة في قلب منطقة متأثرة بانعكاسات القلاقل السياسية الدولية، والتي تمتد حدودها إلى منطقة الصحراء التي تعيش تغييرات اقتصادية ومناخية، تشاهد جزءاً من التحركات البشرية التي تعبرها يتغير، في حين تبدو هي ــ سواء أكان ذلك صحيحا أم لا ــ كواحة استقرار وحتى ازدهار في المنطقة. الهجرات أصبحت مسيسة، ينظر اليها من منظور سياسي. لا تتردد الخطابات الرسمية والمهيمنة عن ربط هذه التحركات البشرية بنتائج السياسات المغامرة للشعوب المجاورة وللقوى الغربية خلال "الربيع العربي"(9).

التسييس الكامن، أو المعنى الخفي في هذه التمثلات وطرق الإظهار الجديدة للهجرات العابرة للصحراء والقادمة من سوريا، لم يفت رجل الشارع الذي تعود منذ مدة طويلة على ممارسة تحليل رديف للوقائع الاجتماعية ــ السياسية، وترجمة أفعال وخطابات السلطة إلى لغة أقل تعقيداً. وهكذا مثلاً أوّل البعض نشر "مهاجري الأزمات" الجدد هؤلاء في كامل أرجاء البلاد، من

"أدرار" إلى "تبسة" ومن الجزائر العاصمة إلى "غرداية"، كتحذير ــ عبر المهاجرين ــ من المخاطر التي يمكن ان يتسبب فيها اسقاط النظام بشكل عنيف. هذه الهجرات تجعل إذاً المواطنين يتساءلون حول انعكاسات غياب الاستقرار السياسي في المنطقة (عنف، أزمة اقتصادية، إفقار متسارع، تنقلات..) وتبدو السلطة وكأنها تسألهم : "وأنتم إلى اين ستذهبون؟".

(1) يقصد بـ"الساحل" الشريط الواقع على ضفاف الصحراء الكبرى في إفريقيا، وأغلبه يخص موريتانيا والسودان ومالي والنيجر وتشاد، ويمكن اعتبار السنغال وبوركينا فاسو جزءاً منه على الرغم من ضيق المساحة التي تشترك فيه والعائدة لهذه البلدان. وللاشارة الى هذه المنطقة غالبا ما يقال "الساحل والصحراء" (ملاحظة المترجم).

(2) KHIAT, Salim, « Les noirs en Algérie : « Les nôtres » et « les leurs ». Noirs autochtones et immigrés subsahariens. L'Altérité en circulation », Naqd, n°32, 2015, pp. 207-225.

(3) BENSAÂD, Ali, « L'immigration en Algérie. Une réalité prégnante et son occultation officielle », in : BENSAÂD, Ali (sous la direction de), Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes. Immigration sur émigration, Paris : Karthala, 2009, pp. 18-20.

(4) De BRUYCKER, Philippe, Di BARTOLOMEO Anna, FARGUES, Philippe, Migrants smuggled by sea to the EU : facts, laws and policy options, MPC RR2013/09, Robert Schuman Centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole (FI) : European University Institute, 2013, p. 3.

(5) تشير المؤسسات الأوروبية إلى أن الجزائر قد استقبلت قرابة 40 ألف شخص قادمين من مناطق النزاع في سوريا بدون إجراءات طلب التأشيرة، وسهلت لهم إمكانية الاستقرار وارسال أبنائهم إلى المدارس.

(6) هجرات موسمية تنطلق من الأرياف نحو المدن الكبرى. ترسل القبيلة أو القرية رجالاً للعمل في المدن مؤقتا بهدف جمع المال لفائدة المجموعة وضمان بقائها في موطنها. عادة ما يعود المهاجرون إلى قراهم مع بداية الموسم الزراعي للمساهمة في أعمال الفلاحة (ملاحظة المترجم)

(7) البيضاء اسم يطلق على الجزائر العاصمة و ليس له دلالات عنصرية (ملاحظة المترجم).

(8) GUENANFA, Hadjer, « L'Algérie confrontée à un exode massif des refugiés subsahariens, selon un député », TSA, 14 septembre 2014 : http://archives2014.tsa-algerie.com/2014/09/14/lalgerie-confrontee-a-un-exode-massif-des-refugies-subsahariens-selon-un-depute

Texte disponible en Francais sur le site web d'Assafir Al-Arabi

تونس

جوني سمعان - سوريا

إفريقيا وهجرة أفارقة جنوب الصحراء: أدوار متعددة..

محمد رامي عبد المولى

باحث من تونس

بعيداً عن التهويل الاوروبي، هنا مشهد عام لمسألة المهاجرين الأفارقة من دول جنوب الصحراء في تونس. مصائر من جاؤوا للدراسة أو للعمل بشكل شرعي، و"الآخرون" كذلك، سواء عبروا الى أوروبا أو بقوا في البلاد.

"إفريقية"، وهو الاسم القديم لشمال تونس وجزء من الجزائر، ومنه أخذت القارة السمراء اسمها. علاقات تاريخية تربط تونس - شمال افريقيا بالدول والجماعات التي تستوطن جنوب الصحراء الكبرى. علاقات يشتبك فيها الاقتصادي (القوافل التجارية والعبودية) بالديني (الدعوة الإسلامية والطرق الصوفية) والتاريخي (الاستعمار الأوروبي). على الرغم من أن جلّ الأفارقة يعانون من المشاكل نفسها الى حد بعيد (آثار الاستعمار، الفساد، الإفقار والبطالة، وقمع الحريات) وعلى الرغم من التضامن الذي كان بين حركات التحرر الوطني الافريقية، وعلى الرغم من نزيف الهجرة الذي تعيشه كل بلدان القارة، فما زال التونسيون عموماً يعانون من عقد تفوق تجاه مواطني جنوب الصحراء. بل ان الكثيرين لديهم صورا ايكزوتيكية تنضح كليشيهات: هم (يُسمَّون في تونس "لي زافريكان" كما هو التعبير بالفرنسية) يمارسون السحر الأسود ويرقصون كثيراً ويحبون الحروب الأهلية ولديهم أمراض وبائية ومجاعات.

بدأت العلاقات تشهد تغيرات منذ بداية القرن الحادي والعشرين، مع التزايد السريع في تونس لأعداد مهاجرين من دول "إفريقيا جنوب الصحراء". الكثيرين منهم يأتون للدراسة والبحث عن عمل، وآخرون يعتبرون تونس بلد عبور في موسم الهجرة إلى شمال المتوسط. تساهم عدة عوامل في تطور هذه الحركة، منها ما يتعلق بتونس ومنها المرتبط بالأوضاع الاقتصادية - الأمنية في غرب افريقيا وبسياسات "القلعة أوروبا". حسب الأرقام الرسمية (التعداد العام للسكان والسكنى 2014) فإن عدد الأفارقة (دون احتساب البلدان المغاربية والعربية) في تونس يبلغ 7524 شخصاً: مواطنو نيجيريا وساحل العاج والكاميرون ومالي والسنغال يحتلون المراتب الخمس الأولى. ولكن هذا الرقم غير دقيق البتة، لأنه لا يأخذ في الاعتبار الا الذين يحملون بطاقة إقامة قانونية صادرة عن وزارة الداخلية، ويغفل الآلاف الذين يقيمون في تونس بطريقة غير قانونية نظراً لصعوبة تسوية اوضاعهم.

- I –
تونس دولة استقبال أو "الحل الوسط"

على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة في تونس وتفاقم البطالة، إلا ان الأوضاع فيها تبقى أفضل بكثير من عدة بلدان افريقية أخرى، خصوصاً حيث توجد نزاعات وحروب أهلية مدمرة للبشر والحجر. التطور النسبي للبنى التحتية في تونس، والنسيج الاقتصادي ومؤسسات التعليم تجعل العديد من الأفارقة يختارونها كوجهة للدراسة والعمل، خصوصاً مع سياسة الانغلاق التي يمضي فيها الاتحاد الأوروبي.

هجرة الطلبة: مرحباً ولكن..

بدأت تونس بفتح أبواب جامعاتها أمام الطلبة الأجانب منذ 1968. وإلى حدود أواسط التسعينيات من القرن الماضي، كان عدد هؤلاء الطلبة يبلغ بضع مئات يأتون من المغرب العربي، وبدرجة أقل من المشرق ودول افريقيا جنوب الصحراء، وكان أغلبهم يتمتع بمنح مقدمة من حكومات بلدانهم أو من الدولة التونسية في إطار اتفاقيات التعاون الثنائي. منذ أواخر التسعينيات وبداية الألفية الثالثة بدأت تتغير ملامح الوجود الطلابي الأجنبي في تونس. فمع ظهور الجامعات الخاصة تزايد عدد الطلبة الأجانب في تونس واصبحوا بالآلاف، والأغلبية الساحقة تأتي من دول إفريقيا جنوب الصحراء.

ينحدر أغلب الطلبة القادمين إلى تونس من بلدان الساحل وغرب افريقيا عموماً، أولا بحكم قرب هذه المنطقة من المغرب العربي وثانياً لكون مواطني أغلب هذه الدول معفيين من تأشيرة الدخول لتونس، وبإمكانهم البقاء فيها لمدة تساوي 90 يوماً دون الحاجة إلى أوراق إقامة. وحتى الذين يأتون من دول ليست لديها اتفاقيات ثنائية مع تونس، يستطيعون الحصول على تأشيرة بسهولة بمجرد استظهارهم ما يثبت تسجيلهم بجامعة تونسية. كما ان توفير الجامعات

الخاصة لبرامج تعليمية تدرس بالفرنسية كان أساساً يجذب العديد من الطلبة الأفارقة الفرنكوفونيين. بعض الجامعات تدرس بالإنجليزية لاستقطاب طلبة الدول الأفريقية الأنغلوفونية.

وهناك عدة عوامل جذب أخرى:

- الاستقرار الأمني (خصوصاً قبل الثورة في 2011)، والتطور النسبي للبنى التحتية في العاصمة تونس والمدن الكبرى كصفاقس وسوسة التي تتركز فيها الجامعات الخاصة.
- تنوع الاختصاصات بشكل كبير، مما يمنح الطالب هامش حرية كبير في الاختيار.
- تطور التعليم العالي في تونس والاعتراف الدولي بالشهادات الجامعية التونسية.
- مرونة معايير الدخول للجامعات التونسية مقارنة بالدول الأوروبية.
- انخفاض تكاليف الحياة في تونس مقارنة بالدول الأوروبية.

بلغ عدد الطلبة القادمين من دول جنوب الصحراء قرابة 12 ألفاً سنة 2010، وترغب الجامعات التونسية في استقطاب المزيد، والكثير من هذه المؤسسات ترسل وفوداً إلى دول افريقية للترويج لبرامجها وشهاداتها. اغلب الطلبة من الذكور لكن عدد الاناث في تزايد ملحوظ. تتنوع الاختصاصات والشهادات (ليسانس، ماجستير)، ولكن هناك تركيز على قطاعات الالكترونيك والإعلام والاقتصاد والإدارة والهندسة المدنية.

وحتى على المستوى الرسمي، فهناك رغبة في زيادة أعداد الطلبة الأفارقة المسجلين في الجامعات التونسية. فمنذ أشهر صرح وزير الخارجية التونسي بأن البلاد تطمح لاستقبال 20 ألف طالب بحلول 2020. هذه الرغبة تبدو غير واقعية، فعدد هؤلاء الطلبة في تناقص مستمر منذ خمس سنوات (6000 طالب سنة 2017 حسب أرقام جمعية الطلبة) وذلك لعدة أسباب: كان للاضطرابات الأمنية والسياسية التي رافقت وتلت سقوط نظام بن علي دورا كبيرا في هذا التراجع، كما ان المنافسة من طرف جامعات المغرب الأقصى أصبحت أشد، حيث الأوضاع هناك أكثر استقراراً والحصول على أوراق الإقامة أسهل. لكن الأسباب الرئيسية تبقى السياسة الهجرية للدولة التونسية وكذلك العنصرية.

تتعدد الممارسات العنصرية تجاه هؤلاء الطلبة. عادة، كانت تقتصر على الإساءة اللفظية والسخرية، لكنها في السنوات الأخيرة تطورت بشكل مخيف، سواء من حيث العدد أو النوع، فأصبحت عنصرية عنيفة تبدأ بإلقاء الحجارة والبيض وتصل الى حد استعمال الأسلحة البيضاء ومحاولة القتل كما حدث مع طلبة كونغوليين، أو محاولات التحرش الجنسي والاغتصاب.

وتكون الاعتداءات لسبب او بدونه، بل ان انهزام المنتخب الوطني أمام فريق من افريقيا جنوب الصحراء يمكن أن يفجّر موجة من الاعتداءات العنصرية تجاه الطلبة وبقية المهاجرين الأفارقة، مثلما حدث يوم 31 كانون الثاني/ يناير 2015 إثر خسارة تونس أمام غينيا الاستوائية وانسحابها من كأس أمم افريقيا.

> **يوجد طلبة من دول جنوب الصحراء بعدما نشأت جامعات خاصة (12 ألفاً في 2010). على المستوى الرسمي، هناك رغبة في زيادة أعداد الطلبة الأفارقة المسجلين في الجامعات التونسية إلى 20 ألفٍ بحلول 2020. لكن دون ذلك عقبات تتعلق بالعنصرية المتعاظمة، وبالإجراءات الادارية متزايدة التعقيد، وبحال عدم استقرار تونس نفسها.**

بدأ الطلبة الأفارقة بالتحرك ضد الممارسات العنصرية بعد الثورة. فمن جهة هناك مناخ حريات يسمح بالتعبير والتنظيم والتحرك، ومن جهة أخرى تواترت الاعتداءات. كما ان جزءاً من التونسيين السود ومن مناصري حقوق الأقليات بدأوا حملاتهم لإثارة موضوع التمييز العنصري الذي كان إلى سنوات قليلة موضوعاً محرماً لا يتم تناوله في وسائل الإعلام.

نظمت "جمعية الطلبة والمتدربين الأفارقة" بمعية منظمات تونسية عدة مظاهرات وتحركات، آخرها وقفة احتجاجية في آذار/ مارس 2018 ومسيرة في 13 أيار/ مايو 2018.

وإن لم يتعرض الطالب لممارسات عنصرية، أو هو استطاع "التأقلم" معها، فسيجد نفسه أمام صعوبات أخرى قد تجعل اقامته في تونس صعبة.. ومغادرتها أصعب! تبدأ المصاعب بعد الوصول إلى تونس، فللحصول على بطاقة إقامة يتوجب على الطالب تقديم ملف يحتوي شهادة تسجيل في الجامعة وأخرى تثبت حضوره ومواظبته على الدروس، بالإضافة إلى عقد إيجار مسكن وشهادة في الوضع المالي. حتى وإن استطاع الطالب تجميع الملف في الوقت المناسب، فيمكن أن يبقى لمدة أشهر طويلة بدون بطاقة إقامة، ويمكن ان يتحصل عليها قبل أسابيع قليلة من نهاية السنة الدراسية، علماً أنها صالحة لمدة سنة فقط، ويتوجب تجديدها مع بداية كل موسم جامعي.

تجديد البطاقة مكلف (150 دينار عند تقديم الطلب قبل نهاية الصلاحية والضعف بعدها)، ومرهق بالنسبة للطلبة الأجانب، وهم يطالبون بتمديد صلاحيتها من سنة إلى سنتين توفيراً للوقت والمصاريف. كل أسبوع إقامة غير قانونية يقضيه الطالب في تونس يجب ان يدفع عنه غرامة قدرها 20 ديناراً قبل مغادرته البلد وإلا يتم إيقافه في المطار. الارتفاع المتزايد لنفقات الدراسة وتراكم غرامات الإقامة غير القانونية والمشاكل التي قد تعترض الطلبة، مثل الاضطرابات في بلدانهم الاصلية وانقطاع منحهم أو حوالات أهاليهم تجعل عدداً منهم يلجأ للعمل في الاقتصاد الموازي.

هجرة العمل: فقراء يزاحمون فقراء؟

الحديث عن هجرة عمال وكوادر إلى تونس قد يبدو أمراً مضحكا وحتى سريالياً بالنسبة لأغلب التونسيين. فالبلاد تعيش أزمة بطالة مزمنة ومتفاقمة، والآلاف من شبابها ذكوراً وإناثاً (وحتى كهولها!)، يتمترسون أمام السفارات الأوروبية والخليجية طلبا للتأشيرات، أو يركبون "قوارب الموت" باتجاه الضفة الأخرى من المتوسط. حسب الأرقام الرسمية ("وزارة التكوين المهني والتشغيل") لسنة 2015 فإن عدد الأجانب الذين يعملون في تونس بشكل قانوني يقدر بحوالي 8000 شخص، أغلبهم أوروبيون (فرنسيون وايطاليون) ومغاربيون وعرب، في حين لا يتجاوز عدد الأفارقة 2000 عامل أغلبهم من السنغال والكاميرون.

لا يمكن تحديد الحجم الحقيقي للعمالة الافريقية في تونس. هناك كثيرون يعيشون في تونس، لفترة قصيرة أو طويلة، بلا أوراق إقامة ويعملون في قطاعات الاقتصاد الموازي. هناك أيضاً من يحمل أوراق إقامة قانونية لكن لا تمنحهم الحق في العمل رسمياً، كالطلبة مثلاً، ويلتجؤون للاقتصاد الموازي كي يحسنوا ظروف عيشهم.

تتشابه تفاصيل الاحتيال على النساء المستقدَمات، مما يرجِّح وجود شبكات محلية/ دولية. في البداية يُعرض عليهن العمل برواتب لائقة في تونس. وبمجرد وصولهن، يُقدْنَ إلى بيوت الاثرياء حيث سيعملن في الخدمة المنزلية، وتحجز جوازات سفرهن لضمان عدم هروبهن ولإجبارهن على العمل بدون مقابل، لأن الوسيط تسلم رواتب الأشهر الستة الأولى مسبقاً دون علمهن.

هناك عدد محدود من الأفارقة الذين يتمكنون من الحصول على عقود عمل قانونية في مصانع ومؤسسات تونسية ويتمتعون بالحقوق التي يضمنها قانون الشغل التونسي وببطاقة إقامة قانونية. يندر أن نجد مستثمرين أفارقة في تونس، أو أصحاب محلات تجارية وورشات. أما الاغلبية فتعمل في قطاعات الاقتصاد الموازي. يشتغل الرجال في حظائر البناء والمستغلات الفلاحية والمصانع وورشات الحرف، أما النساء فتعملن كخادمات في بيوت الأثرياء وعاملات نظافة في الشركات والمحلات التجارية أو كمساعِدات في صالونات التجميل والمطاعم.

قوانين الشغل والإقامة في تونس حمائية جداً وتفرض عدة شروط على المهاجر الراغب في العمل. الأمور تصبح أصعب بالنسبة للمهاجرين الأفقر والأقل مؤهلات وتكويناً، وهم أساساً من دول إفريقيا جنوب الصحراء. علاوة على ضرورة الحصول على عقد عمل مكتوب ومصادق عليه من طرف وزارة التشغيل والتكوين المهني، إلا أن المهاجر لا يستطيع البحث عن عرض آخر خلال فترة عقده مع مشغله الأول ولا العمل خارج المحافظة التي يقع فيها عنوان المؤسسة المضمّن في العقد. صحيح ان الإدارات الرسمية كثيراً ما تتغاضى عن بعض "الخروقات" أو تمنح استثناءات لأصيلي بعض الدول (أساسا فرنساً والمغرب العربي) لكن لديها عدة نصوص قانونية تمكّنها من غلق سوق الشغل أمام الأجانب أو اعتماد سياسة انتقائية.

عدد محدود من الأفارقة يتمكنون من الحصول على عقود عمل قانونية في مصانع ومؤسسات تونسية ويتمتعون بالحقوق التي يضمنها قانون الشغل التونسي وببطاقة إقامة قانونية. ويندر أن نجد مستثمرين أفارقة في تونس، أو أصحاب محلات تجارية وورشات. أما الاغلبية فتعمل في قطاعات الاقتصاد الموازي.

تختلف مواقف الجهات الفاعلة في تونس من مسألة الهجرة الاقتصادية. المنظمات الحقوقية تدافع عنها انطلاقاً من مبدأ حرية التنقل والعمل. السلطات تتوجس منها ولا ترغب أبداً بتشجيعها تجنباً للمشاكل المحتملة. مواقف النقابات متعارضة: أرباب العمل يرحبون بهذه الهجرة ويدعون إلى التعامل معها بمرونة، في حين تتوجس النقابات العمالية منها لأن العمال الأجانب يقبلون بأجور أدنى من المحليين ويصبرون على ظروف العمل القاسية.

التشدد في القوانين التونسية المنظمة للهجرة وعمل الأجانب ما انفك يتعاظم خصوصا بالنسبة للوافدين غير الأوروبيين والمغاربيين، وهذا أمر له نتائج وخيمة في الكثير من الأحيان. هناك مهاجرون أفارقة تغلق أمامهم كل أبواب العمل اللائق وإمكانية الحصول على بطاقة إقامة في تونس وفي الوقت نفسه لا يستطيعون أو لا يريدون العودة إلى بلدانهم الأصلية. في هذه الحالة هناك من يفكر في الهجرة غير النظامية إلى أوروبا مخاطرا بحياته أو يقع ضحية لشبكات الاتجار بالبشر.

كشفت وسائل إعلام محلية وأخرى أجنبية عن عدة حالات من استغلال العاملات الافريقيات في تونس إلى درجة تصل حد الإتجار بالبشر والاستعباد.

أغلبية النساء المعرّضات لهذا النوع من الممارسات هن من ساحل العاج ثم السنغاليات. تتشابه تفاصيل الحالات، مما يرجح فرضية وجود شبكات محلية ودولية منسّقة. في البداية يقوم وسيط إفريقي باستدراج هؤلاء النسوة في بلدانهن (كثير منهن يحملن شهادات عليا)، ويعرض عليهن العمل برواتب لائقة في تونس فيقبلن، إما بسبب الظروف المادية أو الأمنية. بمجرد وصولهن إلى مطار قرطاج، يتم نقلهن إلى فيلات العائلات الثرية حيث سيعملن كمساعدات منزليات أو مربيات أطفال. يبادر صاحب العمل الى حجز جواز السفر لضمان عدم هروب العاملات ولإجبارهن على العمل لأشهر بدون مقابل، لأن الوسيط تسلم رواتب الأشهر الستة الأولى مسبقاً دون ان يخبر المعنية بالأمر.

سيتوقف بالطبع رقم هاتف الوسيط عن العمل ولن تجد الضحية أي سند. تُعامل النساء معاملة غير إنسانية ويمنعن من الخروج لمدة طويلة، وعندما تنتهي فترة "السخرة" يعرض عليهن الاستمرار في العمل بمرتب شهري متدني. تواصل أغلب الضحايا العمل لعدة أسباب: الحاجة إلى المال، عدم القدرة على الحصول على أوراق إقامة قانونية، العجز عن دفع غرامات الإقامة بطريقة غير قانونية لمدة أشهر، الجهل بحقوق العمال، وعدم الثقة بالسلطات الرسمية، الخوف من التوجه لأجهزة الشرطة التي من الممكن أن تحتجزهن لأسباب واهية.

- II -

الطريق إلى روما يمر عبر قرطاج: تونس دولة ترانزيت

تونس تلعب كل الأدوار الهجرية تقريباً: دولة مصدرة للمهاجرين ووجهة لبعضهم، وهي أيضاً منذ عقدين دولة عبور/ ترانزيت لآلاف المهاجرين الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء، الساعين لاجتياز البحر المتوسط باتجاه "الفردوس الأوروبي". الظاهرة التي بدأت في أواخر القرن العشرين تطورت تدريجياً مع بداية الألفية الثالثة وتعاظم حجمها مع اتساع تأثيرات زلزال "الربيع العربي" وتصلب سياسات الهجرة الأوروبية.

لماذا يختارون تونس؟

لا بد في البداية من توضيح أمر مهم: في أغلب الأحيان، لا يكون للمهاجرين الأفارقة "خارطة طريق" واضحة ونهائية. جزء كبير منهم يخرج من قراه ومدنه في غرب إفريقيا، وهدفه الأول عبور الصحراء. وبعد ذلك الدخول إلى بلد مغاربي.. ومن بعد ذلك يقرر حسب الظروف والصدف. الرحلة قد تدوم أشهر وأحيانا سنوات ويتغير الطريق خلالها عدة مرات. لذا من الممكن ان يختار المهاجر تونس لأنه التقى بوسيط تونسي في ليبيا أو الجزائر، أو حتى اضطراراً كما حدث عندما اندلعت الحرب في ليبيا سنة 2011. بالطبع ليس الأمر دائما صدفة، بل هناك عدة عوامل جعلت من تونس دولة ترانزيت في حركة الهجرة من افريقيا إلى أوروبا.

- سهولة الدخول إلى تونس: هناك قرابة المئة دولة يتمتع مواطنوها بالإعفاء من تأشيرة الدخول إلى تونس ويسمح لهم بالإقامة لمدة تساوي أو تقل عن ثلاثة أشهر. أكثر من عشرين دولة افريقية (باعتبار الدول المغاربية) توجد في هذه القائمة: ساحل العاج، السنغال، غامبيا، الغابون، مالي، النيجر، جزر القمر، الرأس الأخضر، السيشيل، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، ناميبيا، جنوب افريقيا، غينيا، افريقيا الوسطى. يعني بإمكان الراغب في الهجرة إلى أوروبا أن ينتقل إلى المرحلة قبل الأخيرة (تونس) في غضون ساعات مما يُمكّنه من ربح الوقت والابتعاد عن مخاطر الطرق الصحراوية البرية.

- تعدد الموانئ الصغيرة: امتداد السواحل التونسية وقربها من السواحل الأوروبية، وتحديداً الجزر الإيطالية. فجزيرة "لامبادوزا" مثلاً تبعد أقل من 150 ميلاً عن سواحل الجنوب والوسط الشرقيين (مدْنين، صفاقس، المهدية والمنستير) في حين تبعد جزيرة "بانتالاريا" قرابة 50 ميلاً عن السواحل الشمالية الشرقية لتونس (محافظة نابل). هذا القرب يعني وصولاً أسرع ومخاطر أقل، خصوصاً أن وسائل النقل المستعملة عادة ما تكون غير آمنة وليست مخصصة للمسافات الطويلة.

- تصلب سياسات الهجرة للاتحاد الأوروبي، وعقده لعدة إتفاقيات/ صفقات مع أنظمة مغاربية لتلزيمها بمراقبة الحدود والتصدي لتدفق المهاجرين الأفارقة. مع بدايات الألفية الثالثة، بدأت أوروبا و"حلفاؤها" المتوسطيين بغلق الطرق البحرية التي كان يلجأ اليها المهربون والمهاجرون غير النظاميين: طريق مضيق جبل طارق بين المغرب وإسبانيا، الطريق الأطلسية التي تربط غرب افريقيا بجزر الكناري، الطريق الليبية - الإيطالية.. بحث أصحاب المراكب عن حلول أخرى، ومنها الطريق التونسية - الإيطالية التي كانت إلى حدود أواخر تسعينيات القرن الماضي مقتصرة على "الحراقة" التونسيين و بعض المغاربيين.

-تطور عدد الأفارقة المقيمين في تونس منذ سنة 2003 بحكم انتقال المقر المركزي لـ"البنك الافريقي للتنمية" مؤقتا من أبيدجان إلى تونس (اثر تفجر الأوضاع في ساحل العاج سنة 2002) وكذلك تدفق آلاف الطلبة على الجامعات التونسية الخاصة. يعني هناك نوعاً ما "بيئة حاضنة" للمهاجر الذي يكون في وضعية ترانزيت.
كل عوامل الجذب هذه لا تعني ان تونس وجهة ذهبية: 1- تكلفة "الحرقة" في تونس هي الأعلى في المنطقة المغاربية (ما بين ألف أو ألفي دولار حسب الفصل وعدد المهاجرين وحالة المركب) خصوصا اذا ما قارناها بالتعرفة الليبية (أقل من ألف دولار في أغلب الأحيان). 2- تونس تعيش أزمة اقتصادية خانقة تتسبب بغلاء أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وإيجار المنازل. 3- ظهور تنظيمات إرهابية في تونس وتفجر الأوضاع الأمنية في ليبيا ومناطق الساحل وجنوب الصحراء يجعل الأجهزة الأمنية في حالة استنفار دائم، سواء في المناطق الحدودية أو في المدن (مداهمات وتثبت من أوراق الهوية والإقامة). 4- وبالطبع لا يمكن أن ننسى الضغوط الأوروبية على تونس في مجال التصدي للهجرة والتي تترجم تشدداً في القوانين المحلية وتحفزاً أكثر للأجهزة الأمنية.

كيف يأتون ومن أين؟

يأتون أساساً من دول الساحل وغرب افريقيا. أغلبهم يصل مباشرة إلى تونس جواً. عدد أقل يصل عبر المعابر البرية، وخصوصاً عبر الحدود التونسية - الليبية (معبر راس جدير، محافظة مدْنين جنوب شرق البلاد..) وفي حالات نادرة عبر الحدود التونسية - الجزائرية (غرب البلاد).

على الرغم من تهويل الاتحاد الأوروبي، وإيطاليا خصوصاً، لعدد المهاجرين غير النظاميين الذين يصلون اليها انطلاقاً من السواحل التونسية، فإن الرقم يبقى محدوداً إذا ما استثنينا سنة 2011 التي شهدت وصول أكثر من 25 الف تونسي "حارِق" إلى أوروبا والآلاف من الأجانب. العدد التقريبي كل سنة لا يتجاوز بضعة آلاف (ما بين أربعة وثمانية آلاف) أي بحدود 5 في المئة من مجمل المهاجرين الذين يصلون إلى إيطاليا. تبقى ليبيا هي الطريق الرئيسي وينطلق منه حوالي 90 في المئة من المهاجرين. بل أن هناك تونسيون يركبون البحر انطلاقا من ليبيا (كما أن هناك مواطني دول عبور أخرى كليبيا والمغرب ينطلقون من تونس) مستغلين، مثل بقية الأفارقة، الفوضى الأمنية وأفضلية الأسعار.
سنة 2017 مثلاً حاول قرابة 10 آلاف شخص ركوب البحر باتجاه إيطاليا، وصل منهم 6151 فرد الى السواحل الأوروبية في حين تم إيقاف 3178 من قبل الأجهزة الأمنية التونسية. لا تتوفر معلومات حول عدد الأفارقة من غير التوانسة، وجنسياتهم، الذين وصلوا إلى إيطاليا انطلاقا من تونس، ولكن حسب أرقام وزارة الداخلية التونسية التي أوردها تقرير "المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية"، فإنه من جملة 3178 موقوفاً هناك 271 أجنبي أغلبهم (78 في المئة) أفارقة من جنوب الصحراء، وخصوصاً من نيجيريا (72 مهاجراً) وساحل العاج (50 مهاجرا). كما تؤكد أرقام "المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية" محدودية ظاهرة الترانزيت عبر تونس: نسبة الأجانب من بين المهاجرين الذين انطلقوا من تونس لم تتجاوز 9 في المئة سنة 2016 و12 في المئة سنة 2017. بالطبع لا يتم التفطن لكل المهاجرين من قبل الأجهزة الأمنية الإيطالية لكن عددهم لا يتجاوز المئات أو بضعة آلاف.

الدراسات والتقارير التي تتناول الظاهرة تمكننا من رسم "بورتريه" تقريبي لملامح المهاجر الافريقي الذي يعبر تونس باتجاه إيطاليا: في أغلب الأحيان يكون ذكراً أعزباً (مع تزايد كبير لعدد النساء خصوصاً من ساحل العاج)، من إحدى دول غرب افريقيا، ويتراوح سنه ما بين 20 و40 سنة.

ماذا يفعلون في انتظار "اليوم الموعود"؟

قلة عدد المهاجرين عموماً في تونس وخصوصاً الأفارقة منهم، لا يسمح بتكوين نمط واضح لطرقهم في تدبير أمورهم

خلال اقامتهم في البلاد. هناك من يأتي إلى تونس وهو قد اتصل فعلا مع وسيط رتّب له الأمور مع مهرب، أي أن اقامته في البلاد لن تدوم أكثر من أيام أو أسابيع قبل أن يركب أحد القوارب. في مثل هذه الحالة، وفي كثير من الأحيان يتم إخفاء المهاجرين في مسكن أو مكان قريب من الشاطئ الذي سيخرج منه القارب، مع منعهم من الاتصال بالعالم الخارجي.
هناك من يأتون إلى تونس دون أن يكون لهم من يتصلون به، لكنهم يعلمون أنه لن يكون من الصعب العثور على "خيط حرقة" (تخطيط لرحلة هجرة غير نظامية). واثناء بحثهم عن هذا "الخيط" يقيمون لدى أقارب واصدقاء لهم من الطلبة والعمال الأفارقة. يتجه الراغبون في الهجرة إلى العاصمة حيث يوجد العدد الأكبر من الأفارقة، أو يتجهون مباشرة إلى المدن الساحلية التي تُعرف بأنها قواعد للحراقة والمهربين (صفاقس، المهدية، المنستير، نابل، جرجيس). يسكنون في الأحياء الشعبية وأحزمة الفقر التي تحيط بالمدن الكبرى نظراً لانخفاض أجور المنازل ولقربها من فرص العمل: البناء والتجارة والمقاهي والمطاعم.

وهناك من يأتي إلى تونس وهو يمتلك المال اللازم لركوب قوارب الهجرة، لكن كثيرين يضطرون للعمل في مجالات الاقتصاد الموازي لجمع المبلغ. يتم استغلالهم من أصحاب العمل لكنهم يصمتون لأن آخر ما يرغبون به هو لفت الأنظار إليهم. قلة من بين المهاجرين الترانزيت يقرر العدول عن "الحرقة" والاستقرار في تونس، بعد تواتر حوادث غرق المراكب وآخرها ما حصل في قرقنة (محافظة) في 3 حزيران/ يونيو 2018 حيث غرق قارب ومات 81 شخصاً من بينهم 20 ضحية أصيلي بلدان افريقيا جنوب الصحراء.

المحظوظون يصلون سالمين إلى الجزر الإيطالية، ولكن هناك المئات الذين توقفهم قوات الأمن، سواء في البر أو في البحر. أغلبهم يكونون عادة بلا أوراق إقامة قانونية مما يعني انهم ارتكبوا عدة مخالفات مجتمعة. يتم احتجازهم في مراكز "استقبال وتوجيه" (أشهرها مركز "الوردية" الذي يقع في حي الى جنوب العاصمة تونس) وهي سجون غير معلنة بانتظار ترحيلهم. لا تتكفل الدولة بتكاليف الترحيل إلى البلد الأصلي، مما يعني ان المهاجر، الذي يكون في أغلب الأحيان بلا مال، لن يستطيع ترك مركز الاحتجاز إلا عندما يكون قادراً على توفير ثمن تذكرة الطائرة وسداد رسوم مخالفات الإقامة غير القانونية (20 دينار لكل أسبوع).

في بعض الحالات تلجأ السلطات التونسية إلى إبعاد المهاجرين الموقوفين عبر تركهم في قرى حدودية قرب الجزائر أو ليبيا. تنفي السلطات ارتكاب مثل هذه الممارسات لكن هناك العديد من التقارير والشهادات التي تؤكد ذلك.

ختاماً..

لا يوجد "بورتريه" نمطي للمهاجر الأفريقي القادم من جنوب الصحراء. الوضعيات متعددة وقد تتغير عدة مرات بالنسبة للشخص نفسه خلال اقامته في تونس. فبعكس ما يعتقد اكثر التونسيين وحتى الملاحظين الأجانب، فإن اغلب المهاجرين الذين يصلون الى تونس يأتون بهدف الإقامة لمدة طويلة (دراسة، عمل، لجوء، تداوي، استثمار) وليس لعبور المتوسط، حتى وإن كانت أعداد هؤلاء في تزايد ملحوظ.

صوّت البرلمان التونسي في السنوات الأخيرة على عدة قوانين تقدمية، يفترض انها تحمي التونسيين المهاجرين وخصوصا الأفارقة. مثلاً تمت المصادقة في 3 آب/ أغسطس 2016 على قانون "مكافحة الإتجار بالبشر"، وتمّ بعث "الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر" سنة 2017. كما صادقت "لجنة الحقوق والحريات" بالبرلمان يوم 6 حزيران/ يونيو 2018 على مشروع قانون "القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري". توقّع تونس أيضاً منذ سنوات اتفاقيات ثنائية مع دول افريقية أخرى تشمل تسهيل تنقل المواطنين والتعاون الاقتصادي. كل هذا جيد، لكنه قد يفقد معناه وجدواه مع كل

الاتفاقيات العلنية والسرية التي توقعها الحكومات التونسية مع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي بهدف التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية، سواء تعلق الأمر بالتونسيين أو بالمهاجرين القادمين من دول جنوب الصحراء.

لا شيء ينبئ بأن نزيف الهجرة الافريقية سيتوقف قريباً. لا شيء أيضا ينبئ بأن تونس ستستفيد شيئاً من تبعيتها للاتحاد الأوروبي ولعب دور خفر السواحل. تعزيز العلاقة مع دول جنوب الصحراء والاتجاه أكثر نحو الاتحاد الافريقي هو الحل المنطقي. هذا الاتجاه يجب ان يتأسس على الندية لا على النظر لإفريقيا كمجرد أسواق تصدر إليها البضائع والكفاءات التونسية. يعني ذلك أنه يجب على الدولة التونسية أن تعدّل قوانين الهجرة والإقامة والعمل، وتجعلها أكثر مرونة. كما على المجتمع التونسي أن يتخلص من أوهامه الجغرافية - التاريخية: أقرب الى أوروبا وأفضل من إفريقيا. من المعيب أن يكون قرابة خمس شعبك مهاجِراً في أصقاع الأرض في حين تقمع أنتَ المهاجرين وتقيد حريتهم في التنقل!

المغرب

سمعان خوام - سوريا

مهاجرون من افريقيا جنوب الصحراء: ربع حياة بالمغرب بانتظار "الإلدورادو" الأوروبي

سعيد ولفقير

كاتب وصحافي من المغرب

من هم المهاجرون الأفارقة من بلدان جنوب الصحراء الكبرى؟ هذه ملامح لبعضهم من أماكن إقامتهم في المغرب، تؤنسن ما صار يُقارَب دوماً بالجمع وبصفته مشكلة لبلدان العبور، جاراتهم بالأصل، ولأوروبا الخائفة من اجتياح هؤلاء البؤساء لها.

لم يعد "دافيد" يفكر في المخاطرة بالهجرة نحو أوروبا، فبعد المحاولات المتكرّرة التي أشعرته بأن الفشل حليفه الدائم، قرر أن يستقر بالمغرب ولو مؤقتاً، مثل بقية المهاجرين الذين تقدرهم السلطات هنا بحوالي 30 الف مهاجر من دول إفريقيا جنوب الصحراء. لم تكن الرحلة هيّنة قبل الوصول الى بر المغرب. كانت جحيماً تقاسمه مع سواه في مسارات ممتدة بدءاً من نقطة إنطلاقه، بلده "الكونغو الديمقراطي".

هو الآن مستقر في المغرب ليس حباً بهذا البلد، ولكن لأن فرص الهجرة نحو "ما وراء البحر" صارت ضئيلة.

"الإلدورادو" الاوروبي يغلق أبوابه

في السنوات العشر الاخيرة، بات ولوج الإلدورادو(1) الأوروبي شبه مستحيل بعد أن تبنى الاتحاد الأوروبي سياسة أمنية شديدة الصرامة للحيلولة دون التسلل. لقد باتت الأبواب موصدة. السياجات العالية رمز ذلك، وهي موجودة في مدينتي سبتة ومليلة المغربيتين المحتلتين من إسبانيا. يمتد سياج شائك مزدوج ومجهز بوسائل استشعار للصوت والحركة، وبكشافات قوية، على مسافة 12 كيلومتراً حول مليلة و8 كلم حول سبتة، وبعلو 6 أمتار. وقد بوشر ببناء الاول في 1998 بينما بوشر بالثاني في 2001، وموّلهما الإتحاد الاوروبي بواسطة "فرونتكس" وهي "الوكالة الاوروبية لحماية الحدود الخارجية"، بتكلفة إجمالية هي 66 مليون يورو. تناولت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية، في ربورتارج نشرته في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2015، كيف أن هذه السياجات أبانت عن فعالية كبيرة. كما أن محاولات الإبحار عبر مضيق جبل طارق - الذي يفصل إفريقيا عن أوروبا بعرض 14 كيلومترا فحسب - صارت غير ممكنة بسبب الوسائل التكنولوجية الدقيقة، والكاميرات المستكشِفة للمصادر الحرارية، والدوريات البحرية. وتقول الصحيفة الاميركية بأن المغرب أضحى بمثابة مختبر تجارب للحد من الهجرة غير الشرعية.

انخفض إجمالي عدد المهاجرين الذين عبروا إلى الأراضي الأوروبية في العام 2017 إلى النصف تقريباً قياساً بالعام 2016. وأحصت "منظمة الهجرة الدولية" وصول 171635 مهاجراً بالقوارب عام 2017، بينما كانوا 363504 في العام 2016.

لكن سياسات المراقبة هذه، على الرغم من نجاحاتها، فهي لم تقضِ على تسلل المهاجرين أو على الأقل لم تثنهم عن محاولة الوصول إلى الضفة الأخرى. ففي كل عام يسجل جَيبَي سبتة ومليلية الحدوديين اقتحامات متكررة. وما حصل في 26 تموز/ يوليو 2018 (*) أكبرها مشهدية حتى الآن، إذ حاول معاً أكثر من 800 مهاجر عبور السياج الأمني لمدينة سبتة المحتلة من اسبانيا. أوقفت السلطات المغربية مئة منهم، في حين اعتقل آخرون من قبل الشرطة الاسبانية التي قامت بترحيلهم. لكن أزيد من 600 نجحوا في اجتياز السياج المزدوج الشائك. وتفيد مصادر صحافية بأنه، وفي مواجهة قوات حرس الحدود الاسباني، ولعرقلة اعتقالهم، فقد لجأ المهاجرون لأول مرة الى استخدام وسائل "عنيفة"، من قبيل إلقائهم مادة الجير، ومواد مشتعلة، وأيضا البراز.

لماذا يأتي الأفارقة الى المغرب؟

مامّادو: هرباً من الحرب

يحكي مامادو(2) (30عاماً، مهاجر من مالي) عن معاناته بسبب ويلات الانفلات الأمني الحاصل في بلده بعد تنامي نشاط جماعة "بوكو حرام" المتطرفة عام 2011.
يقول: "رأيت بأم عيني أشلاء أبي وهي مقطعة قطعة قطعة إثر سقوط قنبلة على منزلنا.. المشهد كان فظيعاً.. مذّاك قررت أن أنفد بجلدي وحياتي". ليست مسألة الرحيل بالنسبة لـ"مامّادو" مرتبطة بتحسين مستواه المعيشي بقدر ما هي

مسألة حياة أو موت. لا تهمّه الوجهة، سواء أكانت مغرية أو مجرد بلد للعبور، بقدر ما يهمه البحث عن فرصة للأمن والاستقرار. وهو اجتاز كبقية مهاجري دول جنوب الصحراء رحلة طويلة محفوفة بالمشاق والمخاطر والمتاعب والملاحقات البوليسية، لكنه الآن يفضّل البقاء في المغرب: "رغم الصعوبات التي واجهتها في بداية مقامي بالمغرب من سكن ومأكل وعمل، إلا أني حالياً وجدت قدراً من الأمن يمنحني البقاء والعيش بسلام دون تهديد لسلامتي الجسدية".

دافيد: ليس هرباً من الحرب

لم يأتِ دافيد(3) (28 سنة، مهاجر من الكونغو الديمقراطية) إلى المغرب هرباً من ويلات الحروب أو النزاعات الإثنية، بل بسبب شظف العيش الناتج عن استغلال تقوده شركات عابرة للقارات. يقول: "كنا نملك أراضٍ على مد البصر، نزرع ونأكل ونعيش مما تمنحنا من خيرات، الآن فقدنا كل شيء، الأراضي بيعت وصرنا بعد ذلك متشردين".

ويصف دافيد تفاصيل العيش الصعبة بعدما فقدت عائلته أراضيها بسبب عدم توثيقها لدى المصالح الحكومية، فأعطيت إلى شركة صينية بناء على صفقة مبرمة بينها وبين السلطات. واضطرت عائلة دافيد إلى الهجرة نحو المدينة بحثاً عن فرصة عيش ممكنة. وقرر هو أن يغادر وأن يخاطر بالسعي للهروب الى أوروبا. لكن الحلم توقف عند الأراضي المغربية. فبعد سنتين، لم تُجْدِ نفعاً محاولاته الوصول إلى اسبانيا، لذلك قرر أن يستقر ولو مؤقتاً في المغرب.

أصل الداء

ليس دافيد لوحده من بيعت أرضه أو تم استغلالها أو الاستحواذ عليها، بل هناك ما يقدر بـ115 مليون فدان (الفدان يساوي 4200 متر مربع أو 0.42 هكتاراً) أحصتها "منظمة الأغذية والزراعة" بالأمم المتحدة ("فاو") تمّ تأجيرها والاستثمار فيها في بلدان مثل اثيوبيا والكونغو والسودان ومدغشقر.. وتحتل الشركات الصينية الصدارة (بما يناهز مليون هكتار). وتشير دراسة صادرة عن منظمة "الفاو" عام 2012 (تحت عنوان "اتجاهات وتأثيرات الاستثمار الأجنبي في الزراعة بالبلدان النامية") إلى أن المساحة الإجمالية لصفقات الأراضي في افريقيا وصلت الى 56.2 مليون هكتار(4).

وحذر تقرير المنظمة من أن أغلب الاستثمارات الاجنبية لا تستهدف السوق المحلي بل أسواق التصدير أو إنتاج الوقود الحيوي، وهذا يمثل تهديداً للأمن الغذائي في بلدان تعاني من الجوع ومن أزمة غداء مستمرة، لأن الانتاج الجديد يحلّ محل المحاصيل الغذائية الأساسية للسوق المحلي. وأردفت المنظمة بأن هذه الوجهة تتسبب في تشريد صغار المزارعين، وخسارة الأرض الصالحة للرعي، وخسارة الدخل وموارد المعيشة لسكان الريف، وتدهور الموارد الطبيعية مثل الأراضي والمياه.

> **115 مليون فدان أحصتها "منظمة الأغذية والزراعة" بالأمم المتحدة ("فاو") في تقرير صدر العام 2012، جرى التصرّف بملكيتها بيعاً أو تأجيراً في بلدان مثل اثيوبيا والكونغو والسودان ومدغشقر..**

من جهتها قالت منظمة أوكسفام إن المستثمرين كانوا يستهدفون عمداً أضعف البلدان لجهة سلطاتها لشراء أو استئجار الأراضي الرخيصة، حيث لا تتجاوز كلفة استئجار الهكتار دولاراً واحداً فقط.

وأفادت أن الدول الـ23 الأقل تقدماً في العالم تمثل أكثر من نصف الصفقات المسجلة المبرمة بين عامي 2000 و2011. ويُعتقد أن الصفقات التي تشمل نحو 200 مليون هكتار من الأراضي، تمّ التفاوض عليها لصالح المضاربين على حساب

المجتمعات المحلية غالباً.

التجويع والحرمان من الأرض والفقر جريمة تقع على عاتق الدول العظمى والغنية اقتصادياً، هذه ليست خرافة بل حقيقة أكدها خبير البيئة الأميركي ليستر براون في كتابه "العالم على حافة الهاوية"(5)، إذ يقول أن دولاً أوروبية تشجع مستثمرين على الاستحواذ على أراضٍ زراعية بدول افريقية بغرض انتاج الوقود الحيوي المخصص للسوق الأوروبية(6).

> **استقبلت السعودية في كانون الثاني/ يناير 2009 أولى الشحنات من الأرز المنتج على الأرض التي استحوذت عليها في إثيوبيا، في الوقت الذي كان فيه "برنامج الأغذية العالمي" يقوم بإطعام 5 ملايين اثيوبي جائع.**

وقال ليستر كذلك إن "السعودية استقبلت في كانون الثاني/ يناير عام 2009 أولى الشحنات من الأرز المنتج على الأرض التي استحوذت عليها في إثيوبيا، في الوقت الذي كان فيه برنامج الأغذية العالمي يقوم بإطعام 5 ملايين اثيوبي جائع". وحصل الأمر نفسه مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ استحوذت الصين على 7 ملايين هكتار لإنتاج زيت النخيل، ومع ذلك فثمة الملايين من الناس في جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمدون على المساعدات الدولية للأغذية.

ربع حياة في المغرب

بدأ المغرب في عام 2013 صفحة جديدة في ملف مهاجري الصحراء فشرع في سن قانون جديد يقضي بمنح الإقامة القانونية للمهاجرين وطالبي اللجوء. البلد لم يعد إذاً نقطة عبور مؤقت، بل تحول بعد هذه الخطوة إلى بلد استقرار دائم للمهاجرين. مع نهاية عام 2014 تمت تسوية وضعية أكثر من 18 الف مهاجر، وفي سنة 2016 تمت تسوية وضعية 25 ألف حالة، وتؤكد وعود وتصريحات حكومية أن البقية ستسوّى وضعيتها.

يعيش مهاجرو دول جنوب الصحراء في بطالة مقنّعة وينخرطون بشكل يومي في أنشطة الاقتصاد الموازي، فهم يعملون على الأغلب كبائعين متجولين غير مرخص لهم، على الأرصفة وجنبات الطرقات، أو يشتغلون بشكل غير قانوني في أعمال الترميق كالبناء والأعمال الشاقة، وفي أحيان أخرى يمتهنون التسول كوسيلة للبقاء، أو لجمع ما تيسر من المال من أجل تمويل رحلة العبور نحو أوروبا.

موسى: العيش في المغرب ليس هيناً

يحكي موسى(7)، وهو مولود لأب كاميروني وأم غينية، محاولاته للوصول الى الإلدورادو الاوروبي، وتصدي السلطات الأمنية المغربية والاسبانية له. يقول: "حاولت الهجرة بشكل غير شرعي عبر قارب. ولكني حتى عندما نجحت في بلوغ شبه جزيرة مليلة تمّ ترحيلي إلى المغرب". وبعد مرور خمس سنوات على رفض طلبه اللجوء السياسي في إحدى الدول الاوروبية، تخلى عن الفكرة مثل سواه من المهاجرين غير الشرعيين الذين فشلوا في اقتحام الحدود.

أذعن موسى لفكرة البقاء والمقاومة ما أمكن في المغرب على الرغم من المشاكل التي يواجهها. يقول: "نقوم بأعمال بسيطة وصغيرة. الآن أعيش قدر الامكان وفق عاداتي وضمن حلقتي ودائرتي، لكن العيش على الرغم من ذلك في هذا البلد صعب جداً، نحن غير مرحب بنا من قبل المغاربة، لم نستطع بعد أن نندمج بشكل سلس".

كثيراً ما يواجه المهاجرون عقبات في حياتهم اليومية، وفي هذا الصدد يقول موسى: "أشتغل في أعمال صغيرة هنا وهناك.

عملت في أحد الأنشطة، في البداية رحّب بي رب العمل الذي استخدمني ثم رفض أن يعطيني أجرتي بداعي أنني مهاجر سري ولا أحمل أي وثيقة رسمية".

فرانك: إهانات وشتائم

يحكي فرانك(8) (35 سنة، مهاجر نيجيري) الهارب الآخر من مذابح جماعة بوكو حرام: "يضعوننا في أماكن من المغرب يقطن فيها المرضى العقليون أو الأشخاص الذين يعانون من أمراض معدية، وعندما نعترض على هذا الوضع يجيبنا الشرطي: أنت الذي تشتكي من هذا الوضع من تكون أصلاً؟ وقد جئت لبلدي بقرفك وقذارتك". ويضيف: "هناك بعض سائقي سيارات الأجرة الذين يرفضون نقلنا إلى وجهتنا. هنا يعاملوننا بشكل غير لائق، يهينوننا ويصفوننا بأقذع الألفاظ العنصرية مثل كلمة "عزّي" التي تعني زنجي. المتسولون أيضاً يحتقروننا لأننا في نظرهم أقل شأنا منهم، نحن في نظرهم مجرد حثالة"(9).

دافيد: لا بديل عن المغرب

"الآن أعمل كمساعد لأحد التقنيين المغاربة المتخصصين في إصلاح الهواتف، وبحكم امتلاكي لشهادة جامعية في نظم المعلوماتية، فأنا أفتخر بكوني متقناً لعملي. بعض المغاربة يرحبون بوجودي في المحل ويشيدون بمجهوداتي، لكن آخرون لا يستسيغونني بل أحياناً يسخرون مني. أنا الآن بدأت حياة أخرى. هذا العام سأدفع بطلبي للإقامة بالمغرب.. أي نعم، لست مسلماً وأنا مسيحي، وهذا ما يشكل حجر عثرة في الاندماج مع المغاربة، فبعضهم لا يقبل بالتعامل مع المسيحيين، لكن غالباً ما أتحفظ على معتقداتي ولا أظهرها لهم. أنا أحترم الاسلام وتقاليد المغاربة. وكما ترى فأنا أتحدث باللهجة المغربية وهذا بحد ذاته سيساعدني على الاندماج. الصعوبات التي واجهتها تجعلني أفكر أحياناً بمحاولة الهروب نحو أوروبا، لكن ليس الآن، لأن الأمر محفوف بالمخاطر.. وعلى الرغم من كل هذه المشاكل فليس لدي حالياً بديل عن المغرب".

مامّادو: على الرغم من ذلك، فالمغرب أرحم

"بعد تجربتي المؤلمة التي عشتها في بلدي، لا أفكر في العودة إليه ولا حتى المغامرة بحياتي بركوب الأمواج نحو اسبانيا. بالنسبة إلي المغرب أرحم. يوماً ما سأعود لبلدي لكن عندما تستقر الأوضاع بشكل كامل. أنا الآن مندمج بشكل ما مع المغاربة كوني تعلمتُ اللهجة المغربية وأنطق باللغة العربية علاوة على كوني مسلم الديانة.. كل هذا منحني سهولة في العيش بشكل سلس في هذا البلد. يبقى المشكل هو في غلاء المعيشة ومتطلباتها، إضافة إلى أنني وجدتُ مشكلة في إيجاد فرصة عمل لائقة. فأنا حاصل على ماجيستير في الاقتصاد، لكن الشركات ترفض تشغيلي بحكم عدم تسوية وضعيتي القانونية".

نظرة المغاربة للأفارقة وقلق الاندماج

مهاجرو دول جنوب الصحراء يذوبون بين المغاربة، لكن بشكل حذر. في البداية وعند مطلع الألفية، كان مرفوضاً من المغاربة أن يشاركهم شخص أسود تفاصيل حياتهم. الآن تغير نسبياً الأمر ولو أن معظمهم ما زال ينظر إليهم بنظرة احتقار وتمييز عنصري.

لا يقبل المغاربة فكرة أن يتمتع مهاجرو دول جنوب الصحراء بكافة الحقوق التي يتمتع بها المغربي، فهم يرون بأنهم

ليسوا أهلاً لاستقبالهم بحكم الأوضاع السوسيو - اقتصادية التي يئن تحت وطأتها كل مغربي محدود الدخل، كما يرون بأنهم يزاحمونهم في لقمة العيش وفي الأنشطة الاقتصادية غير النظامية والتي ينخرط فيها أزيد من 2.4 مليون مغربي.

المغاربة يعتبرون أيضاً أن وجود المهاجرين الأفارقة يساهم في "تزايد الشعور باللا-أمان، والسرقة والتسول والمشاحنات"، وفق ما صرح به مستجوَبون مغاربة لصالح دراسة استطلاعية أجرتها "مؤسسة سينرجيا" بالشراكة مع صحيفة "ليكونوميست" المغربية، (منشورة في آذار/ مارس 2018). كما يرى فريق آخر أن موجة تدفق المهاجرين للبلد تتسبب بـ"تنافس في سوق الشغل، وتوفر يداً عاملة مكوّنة وأقل كلفة من اليد العاملة المغربية".

تبقى احصاءات: غير المتعلمين المغاربة هم أكثر الفئات ترحيباً بالمهاجرين من دول جنوب الصحراء (بنسبة 44 في المئة)، تليهم فئة الحاصلين على مستوى ابتدائي (بنسبة 42 في المئة)، بينما عبّر 36 من المئة من الحاصلين على تعليم جامعي عن تأييدهم لادماج المهاجرين الأفارقة.

لكن وتيرة الكراهية والعنصرية تجاه المهاجرين تتزايد وفق بيان أصدرته "الجمعية المغربية لحقوق الانسان"، إثر نشوب مشاحنات وصدامات عنيفة للغاية بينهم وبين مغاربة في مدينة الدار البيضاء في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. كما لامست المنظمة ما اعتبرته "تنامياً لمظاهر الوصم الاجتماعي والتمييز العنصري ضدهم، والحرمان من الحقوق الأساسية مثل الحق في الصحة وفي الماء والتغذية والسكن والتعليم والشغل".

من ناحيتها أكدت دراسة أعدتها مؤسسة "هنريش بول" الألمانية بالشراكة مع "معهد الرباط للدراسات الاجتماعية" وفريق من الباحثين المغاربة (2017)، أن سياسة الانفتاح حيال المهاجرين الأفارقة التي تبناها المغرب في السنوات الأخيرة لا تضمن الحماية لهم، كما أنها لا تعطي أدنى أهمية لتأهيل الرأسمال البشري والثقافي والاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين، وضمان إندماجهم وانخراطهم في الحركية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمغرب.. مضيفة أن "أهداف هذه السياسة لا زال يكتنفها الغموض والضبابية، إنْ على المستوى الإداري أو حتى بالنسبة للمهاجرين أنفسهم".

وعلى العموم، تبقى آمال مهاجري دول جنوب الصحراء أكبر من فكرة البقاء في المغرب، صورة الفردوس الاوروبي ما زالت راسخة في الوعي الجمعي لهم، حتى وإن عاش من سبقهم اليه ظروفاً أسوأ حالاً في بلد أوروبي من ظروفهم في المغرب. لن تشفيهم قصص المغامرات الفاشلة والموت في عرض البحر المتوسط من المحاولة مجدداً. ليسوا كلهم من سيخوض غمار هذه المخاطرة، لكن بعضهم سيفعل بالتأكيد.. هؤلاء الذين ساءت بهم الأحوال بالمغرب وبات البلد يضيق بهم أكثر فأكثر، تماماً مثلما يضيق بالمغاربة الذين يشتكون هم كذلك من ضنك العيش.

---

(1) الإلدورادو أو أسطورة مدينة الذهب المفقودة في أمريكا اللاتينية، وهي تسمية متداولة بين مهاجري جنوب الصحراء وتحيل الى معنى الفردوس أو الجنة.

(2) شهادة حصرية للسفير العربي، جميع الاسماء في هذا النص مستعارة

(3) شهادة حصرية للسفير العربي

(4) Trends and Impacts of Foreign Investment in Developing Countries, part 1, introduction, page 5.

(5) World on the Edge: How to Prevent Environmental and Economic Collapse, published by Routledge 2010.

(6) المصدر ذاته ص 65

(7) شهادة في صحيفة لوموند الفرنسية ضمن ربورتاج بعنوان A Tanger, des migrants subsahariens racontent : « Ici, même les mendiants nous insultent » Le Monde Afrique, 10-11-2017

(8) المصدر نفسه

(9) كما قال في شهادته Sous-hommes

سيروان باران - العراق

المهاجرون الأفارقة في المغرب: صامدون على الطريق إلى الحلم الأوروبي

عائشة بلحاج

صحافية وباحثة في حقوق الإنسان، من المغرب

اتجه المغرب مؤخراً نحو عمقه الإفريقي بعد أن تطلّع طويلاً إلى أفقه الأوروبي. لذا فالهجرة الأفريقية إلى المغرب ليست متعلقة فقط بقربه الجغرافي من أوروبا بل أيضا بوجود عدد يتزايد بشكل مضطرد من الأفارقة مقيمين فيه.

المغرب الذي تطلّع إلى أوروبا طويلاً، في انتظار حلمٍ سعى إليه جاهداً الملك الحسن الثاني املا بقبوله ضمن المجموعة الأوروبية، وجد نفسه وجهاً لوجه أمام واقعه الإفريقي، وأمام تبعات موقعه الذي لم يمنحه إطلالةً على أوروبا فقط، بل جعله بوابة إفريقيا الأوسع إلى أوروبا.. واكتشف أن كثيرين يشاركونه التطلّع إلى هناك. حالمون كُثر يتجشّمون عناء السّعي الكادح ليعبروا منه، ظانّين أنّ 14 كيلومتراً تفصلهُ عن هناك، ليست سوى شُربة ماء. قبل أن يُصدموا ــ هم أيضاً ــ بأنّ المسافة لا تعني شيئاً في قاموس الواقع. ويكتشفون كذلك أنّ مشقة سباق المسافات الطويلة الذي دخلوه للوصول إلى هنا لا يمكن مقارنتها أمام مشقّة عبور هذه الكيلومترات القليلة التي بينهم وبينها سدٌ منيع.

ثمة مصرّين على العبور بأي ثمن، ماخوذين بالمسار الشاق الذي قطعوه، وقربهم من خطّ الوصول، وآخرين اختاروا البقاء ولو لبعض الوقت، لأنّ بطاقة الإقامة، إن حصلوا عليها، ستوفّر عليهم لاحقاً مشقات كثيرة في حال اكتشاف أمرهم في بلد أوروبي، حيث ستتم حينها إعادتهم إلى بلد الإقامة، وهو المغرب، وليس إلى بلدانهم الأصلية.. وهكذا يمكن إعادة الكرة لاحقاً، بجهد أقل.

رحلة الشتّاء والصيف

يجلس عيسى على سور "المعجازين" في طنجة، المطلّ على البحر، في مواجهة حلمه الأوروبي الذي يقف قبالته، ولا يحول بينهما إلا 14 كيلومتراً، هي المسافة التي تفصله اليوم عن الضّفة الأوروبية التي قدم من اجل الوصول إليها. واعترف أنه حين قرر ترك كل شيء والارتماء في مجاهل الطّريق نحو شمال القارة الأفريقية، لم يكن يتوقّع أن الرحلة ستكون بهذه الصعوبة وأن الطريق إلى الجنّة ستكون مفروشة بالجحيم.

المحظوظون من بين هؤلاء المهاجرين يأخذون حافلات، وأما الباقون فيمتطون الطّريق بأقدام مصمّمة على المشي مهما كانت هذه الطريق وعرة أو محفوفة بالمخاطر أو مجهولة النّهاية.

> **هناك المصرّون على العبور بأي ثمن، مأخوذين بالمسار الشاق الذي قطعوه، وقربهم من خطّ الوصول، والآخرون الذين اختاروا البقاء ولو لبعض الوقت، لأنّ بطاقة الإقامة - إن حصلوا عليها - ستوفّر عليهم مشقات كثيرة في حال اكتشاف أمرهم في بلد أوروبي، إذ ستتم حينها إعادتهم إلى المغرب وليس إلى بلدانهم الأصلية.**

استمرت رحلة عيسى قرابة أسبوعين انطلاقاً من بلده مالي، مروراً بالجزائر، وصولاً إلى المغرب على الأقدام. وكانت جماعية مع عشرات غيره. بعد وصوله إلى المغرب، آخر نقطة من القارة التي يريد مغادرتها، اكتشف عيسى بعد طول انتظارٍ للعبور، حياة يمكن أن تتكلّل بالحصول على بطاقة إقامة. وهو يمكنه رهن الوقت بانتظار فرصة للهجرة ولو بعد حين. فحين لا يكون لديك شيئ آخر غير الوقت، غالباً ما تمنحه بسخاء.

في هذه الرّحلات، تكون معاناة النّساء مضاعفة لما يتعرّضن له من استغلال جنسي، قد يأتي من رفاق الطريق.. الذين لا تمنعهم قسوة الظروف والحرمان الكلّي من الضروريات، من استيقاظ غريزتهم الجنسية، التي إن لم توافقهم رفيقاتهم فيها، فالعنف قادر على حلّ الأمر. كثيراتٌ منهن يصلن الوجهة ببطون منتفخة، وجراح نفسية لا تندمل. وقد يأتي الاستغلال من آخرين، تضعهن الحياة في مواجهتهم في رحلة الشّتاء والصيف.

محاولة الاندماج وصعوبة التوافق

بعد الوصول الى المغرب، يقطع المهاجرون مسافات أخرى من الشّرق باتجاه شمال البلاد حيث يمكن العبور إلى أوروبا.

ثم يتشتتّون في الغابات، بعيداً عن أعين الشرطة. يقيمون في العراء، حيث بالكاد يتدبّرون أمورهم، يصنعون خياماً من قصب وكرتون وأكياس بلاستيكية، أو ينامون في أنفاق مجارٍ لم يتم استعمالها.. أو يتوجهون مباشرة إلى المدن الكبرى والسّاحلية التي تقربهم من مكان الهجرة.

ينزلون عادة في شقق صغيرة استأجرها أصدقاء أو اقارب لهم لديهم إقامة قانونية. عشرات الاجساد تتكوّم في أمتار قليلة، في غياب شروط العيش الكريم.

يأكلون بعض ما جمعوه من حاويات النّفايات، أو مما يمنحه لهم المحسنون، أو كما يفعل عيسى يأخذون بعض الخضر من بائعي الخضر، لقاء مساعدتهم في حمل الصناديق وتنظيف البسطات. وهم يعيشون دون رعاية صحية.

في طنجة، حيث يعتقدون أنّ الهجرة ممكنة، تجد مهاجرين من كافة الأعمار، معظمهم شباب، لكن بعضهم تجاوز الأربعين. هم رجال في أكثريتهم، لكن مع تزايد مستمر في عدد النساء المهاجرات، اللّواتي ينجبن ويتحمّلن مسؤولية أطفال في وضعهن المزري. لكن ولعل السبب كما يقال، يبطل العجب. فالمهاجرات السّريات اللواتي يُنجبن في المغرب، يمكن لهنّ الحصول على بطاقة إقامة بشكل أسهل وأضمن، كما أن الشرطة لا تضايقهن حين يحملن أطفالهن، الذين هم أيضا أداة الحصول على رزق من التّسول.

معاناة النّساء مضاعفة إذ يتعرضن لاستغلال جنسي قد يأتي من رفاق الطريق.. الذين لا يمنعهم الحرمان الكلّي من الضروريات من استيقاظ غريزتهم الجنسية. فإن لم توافقهم رفيقاتهم، يَحل العنف الأمر. كثيراتٌ منهن يصلن الوجهة ببطون منتفخة، وجراح نفسية لا تندمل. وقد يأتي الاستغلال من آخرين، تضعهن الحياة في مواجهتهم.

الشّرطة تطارد المهاجرين وتدفعهم إلى الحدود، مكدّسين في شاحنات. والسّكان لا يتقبلونهم جيدا، ويرمقونهم بتوجّس. فاطيما من غينيا بيساو تقول "حتى الأطفال يضايقوننا".

وضعية المهاجرين الأفارقة في المغرب تثير تساؤلات عديدة حول مستقبل الذين لم يوفّقوا في العبور، وهم أغلبية قابلة للتزايد. كيف سيندمجون في المجتمع المغربي الذي لم يتعوّد على استقبال أجانب في وضعية صعبة؟ وكيف ستتعامل الدولة المغربية بمؤسساتها الاجتماعية والإدارية والأمنية معهم؟

فالمجتمع المغربي، رغم انفتاحه إلا أن الأجانب الذين استقبلهم في العقود الأخيرة هم أوروبيون ميسورو الحال، أو عرب في وضع جيد، باستثناء اللاجئين السوريين الذين، على الرغم من صعوبة وضعهم، إلا أنهم لا يواجهون نظرات الرّيبة، لأنهم يشبهون المغاربة في الدين والعرق.
وعلى الرغم من التّعايش الذي يتميز به المجتمع المغربي، إلا هناك فئات عريضة من العنصريين داخله. كما أنه يرى هؤلاء الأفارقة الذين لا يملكون شيئاً، عبئاً إضافياً عليه، خاصة أنه يدرك وهو المحنّك في شؤون الهجرة، أن معظمهم سيعلق هنا ولن ينجح في عبور المتوسّط، ولن يمكنه العودة إلى بلاده كذلك. وهذا أمر لا يستطيع تقبّله وهو الغارق في مشاكل اجتماعية واقتصادية لا حصر لها.

تستطيع فئة محظوظة من الأفارقة إيجاد عملٍ بسيط يكفيهم للحاجات الدنيا، وهو يتراوح غالباً بين "بيع المجوهرات المزوّرة بالتقسيط"، وبعض الأعمال اليدوية إذا وجدوا من يقبل تشغيلهم. أصحاب الشهادات، أو المهاجرون بشكل قانوني يستطيعون إيجاد عمل حقيقي في المدن الكبرى، حيث المجتمع أكثر استعداداً لتقبّل الأجانب.

Mon ami هو الاسم الذي يطلقه المغاربة على المهاجرين الأفارقة عندما يتحدثون معهم. وهؤلاء بالمقابل ينادون كل رجل مغربي بمحمد، والنساء بفاطمة، أو حاجّة. والذين يحترفون التسوّل منهم، تكون جملتهم الأثيرة: "السلام عليكم حاجة - أو فاطمة أو محمد - درهم عافاك في سبيل الله". هذا كل ما يعرفونه من العربية.

معظم النساء المهاجرات مع اطفالهن يفترشن أماكن "استراتيجية"، ويتسوّلن وهن ممسكات أطفالهن في حضنهن ويتبادلن الحديث بينهن. يطلبن حسنة بأصوات خفيضة، ولا تكاد تسمع أصواتهن وكأنّ كونهن نساء غريبات في بلد بعيد، كاف ليدل على حاجتهن للصّدقة.

ما لا تجده اخترعه

عندما لا تملك شيئاً تخسره أو تربحه سوى حياتك، تصبح مبدعاً ومغامراً، وتقبل بكلّ ما يأتي. كثيرٌ من الأفارقة اعتمدوا التسوّل، لكن منهم من حاول شق طريق للكسب، إما لأنّ المقام طال ولم يعد التسوّل يجدي لبناء حياة جديدة، أو لأنّ عزة النفس لم تسمح به.

هكذا اخترعوا مهناً جديدة مثل تنظيف الأزقة والأحياء، مقابل مبالغ رمزية يطلبونها من سكنتها بعد عملية التّنظيف. أو بيع الملابس الإفريقية في الشارع. أو وضع دكّة صغيرة في سوق شعبي، وبيع إكسسوارات مزيفة في شبكة خاصة بالأفارقة. أو تسريح الشعر بالطريقة الإفريقية، في صالونات نسائية تقع في أحياء يكثر فيها الأفارقة المقيمون بشكل قانوني، أو في زوايا الأسواق للراغبات، أو القيام بكل الخدمات التجميلية الممكنة في الشارع، من تركيب الأظافر الاصطناعية بثمن قليل (50 درهم مثلاً مقابل ما ثمنه ا يفوق 150 درهم في الصّالونات). وبدأ بعضهم يشتغل كحراس سيارات في الشوارع، بعد أن استطاعوا الاندماج تدريجياً في المجتمع المغربي.

التكتل كوسيلة للاندماج

لصعوبة الاندماج مع المجتمع المغربي، يتكتّل المهاجرون الأفارقة في جماعات، وينتقلون في جماعات. وهذا باستثناء من جاؤوا المغرب للدّراسة والعمل، الذين يتمكنون من الاندماج بشكل أفضل ويتقبّلهم المغاربة بشكل أكبر.

وهؤلاء أيضاً يفتحون أبوابهم للمهاجرين السّريين من بلدانهم، ويسمحون لهم بالإقامة معهم مستفيدين من وضعهم المستقر، لكن في أحياء هامشية معينة، حيث يتساهل أصحاب الشقق معهم. أما في وسط المدينة فذلك غير ممكن على الإطلاق، بل يصل الأمر ببعض أصحاب الشّقق إلى منع مستأجريهم الأفارقة من استقبال زوار، تفادياً لتحوّل الضّيوف إلى مقيمين خلسة عنهم.
لذا يجد المهاجرون الأفارقة (القانونين والسريين) في التّجمع في أحياء معينة وسيلة لخلق حياة ممكنة، وتعويض صعوبة الاندماج بخلق مجتمع إفريقي مصغر.

في طنجة كانت البداية من حي بوخالف المجاور لكلية الحقوق، مستفيدين من بعده عن وسط المدينة، ووجود طلبة أفارقة مقيمين هناك. ومع الزمن ازداد العدد بشكل أصبحوا فيه نصف ساكني هذا الحي، بشكل قانوني بالإيجار، أو غير قانوني من خلال اقتحام شقق خالية، تركها أصحابها لسبب ما، وحين يعودون يجدونها مكتظّة بأكوام بشرية من المهاجرين. هذا الحي هو من أكبر تجمّعات المهاجرين الأفارقة في المغرب وأشهرها، خاصة بعد وقوع أحداث عنف ومواجهات بينهم وبعض السّكان المحليين.

ومن الحلول التي وجدها المهاجرون الأفارقة، اللّجوء إلى الكنيسة خاصة في الآحاد، التي لم تعد خاوية بفضل وجودهم. هناك يلتقون ويتشاركون التّجارب والنصائح، ويتلقون معوناتٍ غذائية وملابس، حيث تخصّص لاستقبالهم لهذه الغاية أيام الاثنين والخميس.

كما استطاعوا تأسيس نادٍ ثقافي، ومهرجان موسيقي أسبوعي في فندق "فيلا فرنسا"، المشهور بلوحة ماتيس "النافذة" المرسومة من نافذة منه.

ولنا فيها إخوة

اتجه المغرب مؤخراً نحو عمقه الإفريقي بعد أن تطلّع طويلاً إلى أفقه الأوروبي. لذا فالهجرة الأفريقية إلى المغرب ليست متعلقة فقط بقربه الجغرافي من أوروبا بل أيضا لوجود عدد يتزايد بشكل مضطرد من الأفارقة مقيمين فيه، وخصوصاً من الطلبة المستفيدين من المنح الدراسية التي تخصصها لهم الدولة المغربية في إطار شراكات مع دولهم. وقد بلغ عددهم 16 ألف طالب السنة الماضية.

والآن تعزز ذلك مع الجديد الذي أقدمت عليه وزارة الصّحة المغربية، باستقدام أطباء من السنغال للتغلب على قلة عدد الأطباء في بعض المناطق النّائية جنوب البلاد، نظراً لعزوف الأطباء المغاربة عن التقدم للمناصب الشاغرة حيث بقي 32 منصباً شاغراً إلى اليوم بسبب صعوبة المناخ وضآلة البنية التحتية هناك.

وبدأت الوزارة بدفعة أولى مكونة من عشرين طبيباً. وفي حال نجاح التجربة بمنطقة طاطا بجنوب المغرب، سيتبعها استقدام أطباء من السنغال وساحل العاج وبلدان أفريقية أخرى، على أمل أن تساهم في تلبية الطلبات المحلية المتنامية لعلاج المرضى في منطقة.

تسوية مؤقّتة

تحويلُ الهجرة إلى مشكلة مغربية، وضع يستفيد منه المهاجر الإفريقي وأوروبا والمغرب (على المدى القصير، لكنه الخاسر الأكبر على مدى أبعد). فمنح بطاقة الإقامة يتيح للمهاجر العودة إلى المغرب في حالة طرده من أوروبا إن نجح في العبور. ومقابل حماية المغرب للحدود الأوروبية بتشديد الرّقابة على تلك الحدود، يحصل على مساعدة مالية مهمّة من الاتحاد الأوروبي. كما أن اتفاقيات ثنائية مثل التي بين المغرب واسبانيا تجعله يستقبل المهاجرين الذين يتم القبض عليهم في اسبانيا، ما يغرقه أكثر في مشكلة الهجرة الإفريقية، وتبعاتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وقد قام المغرب بإطلاق "إستراتيجية وطنية للهجرة واللجوء"، في شهر تشرين الثاني / نوفمبر 2013. وتشمل هذه الإستراتيجية برامج تسهيل إدماج المهاجرين في المغرب في النّظام التعليمي، وضمان حصولهم على العلاج في المستشفيات المغربية، ومنحهم الحقّ في السّكن وفق القوانين المغربية، وتقديم مساعدات قانونية وإنسانية، والولوج إلى التّكوين المهني، وتسهيل الوصول إلى التشغيل، بالإضافة إلى محاربة المتاجرة بالبشر، ومناهضة شبكات التّهريب المرتبطة بها. وبالفعل، استفاد من البرنامج 23 ألف مهاجر أفريقي غير شرعي، قبل أن تُطلق المرحلة الثانية منه في نهاية عام 2016. وكانت العملية تقضي بمنح بطاقة إقامة لمدة سنة، تم تمديدها إلى ثلاث سنوات.

وحسب المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالمغرب، فـ"الإستراتيجية الوطنية للهجرة واللّجوء" نجحت بعد 4 سنوات من وضعها، على الأقل بالنسبة للاجئين، لأنها ضمنت لهم الحماية الجسدية والقانونية. عدد

المسجلين لدى المفوضية في المغرب يصل إلى 5 آلاف شخص لهم الحق في الصحة والعمل والتمدرس، وقد وصلت "نسبة الأطفال المسجلين في المدارس العمومية المغربية إلى 82 في المئة منهم".

لكن محاولات العبور الى أوروبا مستمرة. ولأن اجتياز "الحدود الخارجية" للاتحاد الأوروبي في سبتة ومليلية بات أمراً شبه مستحيل، يحاول المهاجرون الوصول بسفن بدائية، وبقوارب مطاطية أو حتى سباحةً إلى المدينتين، أو التّسلل في شاحنات بضائع من ميناء طنجة. لكن قليلاً منهم يطأ الجنة المتخيلة.

محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية السفير العربي ولا يعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ.